تأليف
المونسينيور لويسى شيفاردي

ترجمة وتعليق
المونسينيور انطون فرغالي

إليكم أيها العمال

الجزء الثاني

6- التأميم

7- التعاونية

8- التمثيل النقابي

9-أنطاحن طبقات أم انسجام ؟

10- اخصامنا من ذات اليمين

11- أخصامنا من ذات اليسار

(أ)

مقدمة للجزء الثاني

لقد سبق لنا ن قدمنا للعمال الجزء الأول من هذا المؤلف ضمنه الأبحاث الاتية :

1-ضرورة نظام اجتماعي جديد

2-العمل في النظام الاجتماعي المسيحي

3-الملكية في النظام المسيحي

4-الاصلاح الزراعي

5-الاصلاح الصناعي

ولما رأينا اقبال العمال على مطالعة الجزء الأول، شجعنا هذا على اخراج الجزء الثاني الذي يحوي المواضيع التالية :

6-التأميم

7-التعاونية

8-التمثيل النقابي

9-انطاحن طبقات أم انسجام ؟

10- اخصامنا من ذات اليمين

11- اخصامنا من ذات اليسار

أملنا وطيد أن يجد العمال ، الذين مازالوا يريدون أن يفكروا بعقولهم ويكونوا لهم رأيا مستقلا في المشاكل الاجتماعية مادة

(ب)

غزيرة يغذون بها اذهانهم وضمائرهم فيعتزمون ان يساهموا فعالة في بناء هذا النظام الاجتماعي الجديد الذي يكون فيه للعمل وللعمال مكانتهم العادلة واعتبارهم الصحيح وحقوقهم المشروعة ويكون فيه توزيع الثورة في العالم أقل ظلماً وأخف جوراً مما هو عليه اليوم على ضوء مبادئ الانجيل النيرة الخالدة.

الناصرة : 1952/1/1

المترجم

المونسينيور أنطون فرغاني

(ج)

توطئة

قد يستفاد من قرائيتها

أن شعوراً عميقاً بانزعاج شامل قد عم كل شعوب الأرض.

فالفقيرة منها تشكو فقرها، والغنية منها غير مقتنعة بغناها، ولو سألت أيه طبقة من الناس ، لوجدتهم جميعاً غير راضيين عن الوضع الراهن، بل يشكون ويتذمرون ويفتشون عن حالة جديدة ونظام اجتماعي جديد، يتلمسون السبيل اليه ولا يجدون اليه من سبيل.

أما العمال فيطلبون " خبزاً وعملا " وهم في طلبهم محقون ، ويطالبون بترقية مستوى معيشتهم وتحسين حالهم وتأمين مستقبلهم ولذا نراهم يضجون ويقومون بمظاهرات ومقاطعات وينظمون الأحزاب السياسية للذود عن حقوقهم والدفاع عن كيانهم : فهل هذا جائز ومسموح به في دينهم ودنياهم ؟ وهل تقدم الدين المسيحي بحل عملي لمشاكلهم ؟ وهل يظاهرهم في مطالباتهم ؟

أن العمال وغير العمال من العائشين في هذه البرهة من الزمان ذهبوا ضحية انقلاب تاريخي هائل : ونحن لا نزال في دور التطور من مدينة قديمة هرمة، هي مدينة رأس المال الى مدينة فتية جامحة هي مدينة العمل.

ولقد كان ما آلت إليه حالة البشر، في هذه الفترة الانتقالية، نتيجة مذاهب فلسفية خاطئة، أراد مستنبطوها ان يختبروها في مجتمعهم : فكل يدعى أن دواءه شاف وكل مجرب اختراعه في هذا المريض المسكين ، أي المجتمع ، وأما المريض فما ازدادت حالته الا سوءاً وشقاءاً وخطراً .

وأننا لنشاطر أبناء عصرنا ذلك الشعور المؤلم بعدم الارتياح إلى الحالة الحاضرة وعدم الاستقرار في جميع الأمور بل أننا مصممون على أن نساهم مساهمة عملية، في معالجة هذه الأزمة الاجتماعية الراهنة بإيجاد حل عادل منطقي للمشكلة الاجتماعية، ودواء شاف للضائقة الاقتصادية العالمية الخانقة وذلك على ضوء الانجيل المقدس وتعاليم الكنيسة الصريحة لأننا مقتنعون أن ما يصلح للآخرة فهو خير وسيلة لبناء الدنيا واسعاد الانسان فيها.

وهناك بعض النقائض في العقلية لعصرية يحسن ان نشير اليها بإيجاز :

1- كل يريد أن يأخذ مال غيره لنفسه ، لا ينتبه ان الفقر على هذا المنوال يتحول من أناس الى آخرين : اما الحل العادل فهو توزيع الثروة على الجميع توزيعاً عادلاً ليستفيد منها كل أفراد الأمة على اختلاف طبقاتهم.

2- كل طبقة من طبقات المجتمع اعتادت ان تعتبر الطبقة الأخرى عدوة لها وخصما لدوداً ومن ثم راحت تبشر بالكفاح في سبيل ابادة الطبقة الأخرى والقضاء عليها والحقيقة أن لطبقات كلها جزاء مجتمع واحد، لا تتحسن حالته الا يتحسن حالة الطبقات كلها، كما هو شأن الجسم البشري وأجزائه المختلفة.

3- ومن ثم يقتضي تقويم الأفكار قبل تقويم الأعمال لأن عمل الانسان نتيجة فكرة، وذلك يتم بتنوير الرأي العام وتوجيه الوعي العمالي نحو الحل العادل للمشكلة الاجتماعية والطرق الايجابية المؤدية اليه.

4-أما الكنيسة فقد صممت على اقتحام هذا النضال المرير فنزلت في الميدان بنظرية جديدة خاصة بها وتعاليم صحيحة وطرق مخططة واضحة وهي مصرة على نشرها ووضعها طبق العمل.

<u>وللتاريخ والمستقبل الحكم النهائي في نجاحها أو فشلها.</u>

(و)

أهم المذاهب الاجتماعية العصرية

1-مذهب الاحرار : المعروف باليبير الزم Liberalisme ، وقوامه الحرية المطلقة للعمال_ولأصحاب رأس المال ان يعملوا ما يشاؤون وعدم تدخل الدولة في شؤون العمل، بل أن تترك ايجاد التوازن بين طبقات الشعب لتنافس الحر.

2-مذهب لاشتراكي : أي السوسياليزم Socialisme :

يجب أن تكون وسائط الانتاج والعمل – كالمناجم والمعامل وسكك الحديد والتلفون وسائر المشاريع الصناعية الهامة في البلاد – ملكا للدولة (وقد يقولون للامة) : ويتم بتأميمها ثم ترك الحرية للمرء في حياته الشخصية.

3-مذهب الشيوعية : أي الكومونيزم Counisme :

كل شيء أن يكون للدولة (وهم يقولون للامه) والافراد يجب ان لا يملكوا شيئاً البتة . والدولة مكلفة ان تشغل كل فرد من الامة وان تقدم له لوازم الحياة.

4-مذهب الاسهمية المسيحية :

المعروف أيضاً باسم المدرسة الاجتماعية المسيحية Ecole Sociale Chretienne : يجب توزيع الثروة (من أموال وأراض ووسائط الانتاج) توزيعاً

جديداً عادلاً ما بين الامة يجب أن كل واحد يصير صاحب اسهم فيها وذلك بتوسيع المجال لا شراك أكبر عدد ممكن من الأفراد في اسهمها ولاسيما أولئك الذين يعملون لاستثماره كالفلاحين بالنسبة الى الاراضي والعمال بالنسبة الى المعامل ثم توزيع العمل والمواد الخام في العالم بين الأمم المختلفة على أساس إمكانيات كل منها .

* * * * * * *

أهم التوجيهات البابوية الاجتماعية

1- رسالة Rerum Novarum " الشؤون الحديثة "
لقداسة البابا لاون الثالث عشر لسنه 1891

2- رسالة Quadargesimo Anno أربعون عاماً
لقداسة الباب بيوس الحادي عشر لسنة 1931

3- خطاب قداسة البابا بيوس الثاني عشر في مناسبة مرور خمسين سنة على رسالة " الشؤون الحديثة " لسنه 1941.

(ح)

4- خطاب قداسة البابا الثاني عشر غي عيد الميلاد لسنة 1942

5- خطاب قداسة البابا يبوس الثاني عشر يوم 1 أيلول لسنى 1944

6- خطاب قداسة البابا يبوس الثاني لإصحاب المعامل الكاثوليك سنة 1949

7- رسالة mit breuneder sorge " و" بالأسف العميق "

تحوى تحريم العنصرية النازية : في 23 أذار 1937

8- رسالة Divini Redemptoris " الفادي الالهي "

تحوى تحريم الشيوعية الالحادية : في 19 أذار 1937

الجزء الثاني

*الفصل السادس *

التأميم

أن بعض المدارس الاجتماعية وبعض الاحزاب – عير الحزب الشيوعي أيضاً – يقترحون اصلاحاً أساسياً شاملا للحيلولة دون استغلال رأس المال لعمل الهمال فيطالبون بتأميم المشاريع ووسائط الانتاج فما عسى أن يكون حكمنا على التأميم هذا الاصلاح الشامل من وجهه نظر التعاليم المسيحية ؟ ليس معارضاً لمبادي حق الملكية ومناقضا لها ؟

أن بعض الكاثوليك من المحافظين (وقد يقولون لهم الرجعين !) لا يترددون ويعلنون عدم قبولها لأي نوع من أنواع التأميم بحجة مناقضته لحق الملكية المقدس عندهم فوق كل شيء !

أننا لا نتسرع في الحكم لأن لكلمة " تأميم " معاني كثيرة وتطبيقات شيء بل نشرح أولا تعاليم الكنيسة ومعلمي العلوم الاجتماعية في هذا الموضوع الهام الخطير لاسيما في أيامنا ثم ندرس الحالة الاقتصادية الراهنة فستنتج الحلول العملية الصالحة.

1: تعليم الكنيسة

ان الكنيسة قد أقرت على مرور الايام سلطة الدولة على التصرف بملك الأفراد بشرط ان يقتضي ذلك حقيقة وحتما ، المصلحة العامة وخير لمجتمع . فيجوز للدولة مثلا في حالة حرب ان تحجز ما يخص المواطنين للمجهود الحربي وان تستملك قطعة من أرض لمد طريق

عام أو لأنشاء بناية عامة (كمدرسة او مستشفى أو مكاتب للدولة) طبعا مع التعويض لا صحابها.

لكن البحث هنا عن التأميم بالمعنى المحصور أي بمعنى : تحويل الملكية الخاصة في مشروع صناعي أو تجاري (كمعمل تكرير البترول أو بئر يستخرج منها أو مصرف تجاري الخ) من أصحابه الاصليين الى الدولة هذا قد يتم أما بتحويل الملكية نفسها واما بالاستيلاء على حق استثمار المشروع مع بقاء الملكية لأصحابها.

لقد تلكم الاحبار الرومانيون عن التأميم في موافقهم الرسمية.

فالبابا يبوس الحادي عشر في رسالته " السنة الأربعين " يقر أنه " يجوز ان تحتفظ السلطات العامة بملكية بعض الاشياء التي تشكل أهمية حيوية كبرى مما لو ترك تحت تصرف الأفراد يكون ذلك خطراً على المصلحة العامة " .

وأما البابا يبوس الثاني عشر فهو أشد صراحة وإيضاحاً في خطابه في أول أيلول سنة 1944 فبعد أن اقر الغاية الشخصية الفردية وللغاية الاجتماعية العامة للملكية قال : لما يصح توزيع الاملاك معارضا لهذه الغاية (أي الغاية الشخصية والغاية الشخصية) وقد لا يكون ذلك نتيجة لاتساع التراث الفردي فتستطيع الدولة ان تتدخل الترتيب استخدام الملك في سبيل المصلحة العامة ويجوز أيضاً اقرار الاستملاك مع اعطاء تعويض مناسب في حالة عدم امكان تحقيق المصلحة العامة بطريقة أخرى".

تم في خطابة الأول لمثلي العمال الكاثوليك الطليان في 11 أذار سن 1945 قد أشار بصراحة الى مشكلة التأميم فقال " ان التأميم يسمح به فقط في الأحوال التي تفتضيها المصلحة العامة و أي عندما يكون الوسيلة الوحيدة لإزالة ضرر صريح أو لتجنب تبدد قوى

البلاد المنتجة أو في سبيل التنظيم الضروري لهذه القوى وتوجيهها الى ما فيه فائدة الامة الاقتصادية الخ.

أما " المجلة الاجتماعية " لمالين في بلجيكية التي تحمل فكرة علماء اجتماعيين كاثوليك ذوي شأن من بلاد شتى تقول – نفهم بالتأميم تحويل مشروع الى الجمعية الوطنية أي ألامه التي تمثلها الدولة وقد يتم أما باستملاك المشروع وأما باستثماره فقط أن أمراً كهذا لا يمكن استنكاره مبدئياً باسم التعاليم المسيحية أما استملاك مشاريع فردية فيجب أن لا يتم الا من بعد التعويض العادل لأصحابها. أما التأميم بمعنى تحويل كل المشاريع أو أكثرها واستملاكها من قبل الدولة فإنه يؤدى حتما الى الاقتصاد الاجتماعي المستنكر في الرسالتين البابويتين " أمور جديدة" و" السنة الأربعين ".

ان الاجتهاد الشخصي سواء كان فرديا أو جمهوريا (كما في الشركات) لا يجوز تحديده وقيده بقدر ما تقتضي ذلك المصلحة العامة فإن من الأمور الخطيرة صيانة الدافعين الخطرين في الانتاج أي الأمل في تحصيل الملكية والتنافس الشرعي.

2 : توجيهات

بناء عبى هذه الاسس نستطيع أن نرسم بعض الخطط التوجيهية إفادة لبناه النظام الاجتماعي الجديد:

1–ان التأميم من حيث المبدأ جائز بل مستحسن في بعض الأحوال على شرط أن لا يحدث تلك الأضرار والعواقب التي قد تنجم من الغاء الملكية الخاصة وقد تكلمنا عنها سلفاً والقاعدة التي يجب تطبيقها هي " المصلحة لعامة" كما صرح الاحبار الاعظمون

اذن تكون صناعة من الصناعات قابلة للتأميم اذا اقتضي ذلك لا مصلحة طبقة من الناس أو طائفة من ألأمه بل مصلحة الامة الحقيقية العامة وفائدتها الاكيدة حينئذ غاية الملكية الاجتماعية تبدو في ميدان البحث مع المبدأ ان المصلحة مفضلة على المصلحة الخاصة.

2- ان هذه المصلحة العامة في حالة الأمور الحاضرة لا نؤيد تأميما عاماً شاملا لكل المشاريع فإن تأميما كهذا ليستصحب الأضرار التي تكلمنا عنها بينما يمكن تجنب هذه الاضرار بتأميم جزئي محدود تدريجي على أن الشيوعيين أنفسهم اليوم قد تحولوا من تأميم وإلغاء الامتيازات وتأميم الخدمات العامة (كوسائط النقل ولمواصلات الخ).

3- ان المصلحة العامة نفسها توصي بالتدرج في تطبيق التأميم تجنباً للاضطراب والتبدد قال القدماء " لا وثبة في الطبيعة "

فهذه القاعدة لا تتحقق في عالم الطبيعة فحسب بل في عالم الاقتصاد أيضاً فالجهاز الاجتماعي كالجهاز الجسماني لا يحتمل التنقلات السريعة والتحولات العنيفة.

4- التأميم يتطلب حذفة خاصة وامانة كلية في أولئك الذين يتسلمون إدارة دفة المشاريع المؤممة (وبأولى حجة يتطلب هذا في المسيطرين على أمور الدولة وإدارة أجهزتها) ان لم يتوفر هذا الشرط فكل ما يتحقق من الفوائد يتحول الى منفعة جمهرة المنتفعين وتكون النتيجة وخيمة على جمهور العمال والطبقات الكادحة والأمة جمعاء.

3- تدخل الدولة

وهناك قاعدة أخرى لابد من الاشارة اليها وهي ان من واجب الدولة ان تحصر تداخلها إلى أقل ما يمكن وان توسع المجال قدر المستطاع للمنظمات العمالية والنقابات على أن التأميم لا يعني تحكيم الدولة في الصناعة والانتاج الأمر الذي تم في البلاد التي سيطرت عليها الشيوعية فهنالك الدولة أضحت هي المالكة والمدير لجميع المشاريع والمؤسسات الصناعية والتجارية

والعمال أصبحوا أرقاماً أو قطعاً من آلة جبارة والمنفذين الصم لأوامر تنزل عليها من فوق أي من الأجهزة الحكومية .

لا مجال هنا للتوسع في هذا الموضوع ولكن من البديهي أنه من الممكن أن تكون الدولة هي المالك الوحيد للمشروع دون أن تكون هي المديرة له وحدها فإذا كان العمال يطالبون بالاشتراك في الادارة في المؤسسات الصناعية الخصوصية لماذا يحرمون هذا الاشتراك اذا كان المشروع للدولة ولا يتاح لهم أن يقاسموا المالك (ان كانت الدولة) على الأرباح ؟

لا بل بالأحرى يجب أن تتسرب ملكية المشروع رويداً رويداً الى جماعة العمال الكادحين فيه وتكون إدارته على أساس المساهمة أو التعاون وهذا ما يقره مثلا الدستور الاساسي الايطالي في هذا الصدد ومن ثم يقول :

1- على هذا المنوال وحده يتم التأميم الحقيقي أي تحيل المشروع للامة بأن يكون ملك المشروع لأبناء الامة الكادحين فيه وإدارته في ايدي أبناء الأمة انتاجه لمصلحة أبناء الأمة.

2- على هذا المنوال فتأميم كهذا اذا حل محل الرأسمالية يمكن أن يحول دون قيام الفوق رأسمالية الحكومية الممقوتة كالرأسمالية الفردية وأكثر منها.

3-على هذا المنوال يمكن تجنب الدكتاتورية الصناعية الحكومية السياسية ان الانسان المؤلف من جسد وروح ولا يحيا من الخبز وحده كما قال السيد المسيح (متى ف 4ع 4) وهو تواق الى الحرية التي هي على حد تعبير المشاعر دانته الشهير " أعظم هبة من بها الله في كرمه على الانسان اذ خلقه" ولكن هذه الهبة الالهية الثمينة الغالية قاما يحصل احترامها وصانتها ما لم يحصر تدخل الدولة في الحد الأدنى الضروري.

4-ومن ثم يتضح كم كانت نصيحة البابا يبوس الثاني عشر في خطابه الميلادي لسنة 1942 مناسبة واقعية اذ قال :

5-" ان الاحكام الحقوقية المنظمة الملكية الفردية قد تتغير وتتحول فتفرض للملكية استخداما أوسع أو أضيق ولكن اذا كانت الغاية المتوخاة منه الصلح والوفاق الجماعي يجب أن تحول دون تحويل حالي الانسان الى عبودية اقتصادية لا تتناسب مع كرامته الانسانية فإذا حصل هذا الاستعباد سواء أكان عن طريق الرأسمالية الفردية أم عن طريق الرأسمالية الحكومية هذا لا يغير من النتيجة شيئاً لا بل اذا حصل الدولة فيكون الضغط أشد وأثقل لاسيما كان نظام تلك الدولة يشمل كل نواحي الحياة الشخصية والجماعية ويتسرب الى مقدس الضمير والمعتقد والدين فكبح الحرية الى هذا الحد تكون له أوخم العواقب وأسوأ النتائج وهذا ما يثبته الاختبار العلني ويبرهن عليه بصورة لا ريب فيها ".

ومن هنا يتضح ان الكنيسة مع عدم ارتباطها بأي مذهب خاصة من المذاهب الاقتصادية فهي تهتم وتعنى أن تحصل العمال المساكين على الخبز لأجسادهم وعلى نفس الحرية لأنفسهم وليس هذا بقليل .

4: التقدم في تنظيم الانتاج والعطالة

ولكننا نواجه اليوم مشكلة اجتماعية أخرى تزيد الموقف تعقداً وصعوبة ونستحق البحث والاعتبار الا وهو التقدم المستمر في تنظيم الانتاج باستنباط أساليب جديدة وألات أكمل وأكثر انتاجاً .

هذا التقدم الفني من جهة يزيد الانتاج ومن جهة أخرى ينقص من الحاجة الى الأيدي العاملة في كلا الحقلين الصناعي والزراعي.

ومن ثم تنتج العطالة هذا الجرح الدامي في جسم مجتمعنا العصري الذي يفتك في أكثر البلدان والاقطار حتى البلدان التي ليس فيها تكاثف السكان.

فنحن مقتنعون بأن النظام الرأسمالي ولاسيما ه في دورة الحاضر من التفكك والاندحار عاجز عن حل مشكلة العطالة التي هي مسألة حياه أو موت لا لوف مؤلفة من المساكين ومن ثم يقول انه مذهب قد تعداه الزمان والظروف فأضحى قديماً رجعياً بالياً لا بد له من التلاشي بحكم الأمور والأحوال ان لم يكن بإرادة البشر.

في النظام الرأسمالي قد تجد الحكومات لمرض العطالة طرقاً لتحليل المرض بينما الحاجة الى القضاء على أسس المرض بعملية جراحية جرئ وهذا يتم بإصلاح النظام الاجتماعي عينه لقد بينا ان النظام الرأسمالي يرتكز على هذين الركنين " الفردية والنفعية " فالإنتاج (وهو أهم مصلحة عامة في كيان الامه الاقتصادي) خاضع في النظام الرأسمالي للمنفعة الخاصة ولنفع الفرد فترى صاحب العمل " يشتري" عمل العمال ما دامت مصلحته الشخصية تتطلب ذلك ولكنه اذا قدر انه لا يربح أو يربح قليلا أو خاف ان يخسر و وجد أنه يستطيع أن يشغل راس ماله في مشاريع أخرى يتأمل منها ربحاً أجزل فإنه يغلق أبواب مصنعه ويوقف آلاته ويصرف العمال ولو نتج من ذلك ان عائلات عديدة سوف تبقي بلا خبز أو حصل من ذلك ضرر لاقتصاد البلاد.

هذا هو المنطق الحديدي في النظام الرأسمالي الذي ليس منطقة مسيحياً بل أحرارا محضاً أي منطق المنفعة الشخصية وفي أقصى ما يمك تحقيقها بدون مراعاه للمجتمع وآلامه ذك لأنهم يقررون ان للملكية وظيفة فردية فقط ولا وظيفة اجتماعية لها فهذا المبدأ القاسي الجائر اذا تأملناه على ضوء الحالة الاقتصادية الراهنة يضطرنا الى الاقرار ان الانتاج (على الأقل في مشاريعه الحيوية الكبرى) يجب ان يصير أمراً اجتماعياً تضبطه السلطات العامة.

فالكل يشعر أكثر أو أقل (ولو يأبي بعضهم أن يقروا بذلك جهاراً) أنه لابد من تعبير الاتجاه في ميدان الاقتصاد أي لا بد من استبدال أسس العلاقات في حقل الانتاج فلا يمكن

بعد ترك عمل الانتاج الهائل (أقله في بعض توحيه الكبرى) تلعب فيه أيدى المصالح الشخصية التي تحركها مراراً أنانية فردية لا ضابط لها ولا رادع.

5: الاجحاف في التوزيع

ثم لا بد من ادخال اسلوب جديد يحقق توزيعاً عادلاً للمنتوجات والخيرات وللحيلولة دون الاجحاف الراهن المثير الغير الانساني .

وفي هذا الصدد نورد كلمات الحبر الأعظم بيئوس الحادي عشر والسنة الاربعين " اذ قال : " ان الثروة التي قد تزايدت في هذا القرن قرن الصناعة ليست موزعة توزيعاً عادلاً بالنسبة الى طبقات الشعب فيجب ان رؤوس الموال لربحه في المستقبل لا تتجمع في أيدي الاغنياء الا بالنسبة العادلة وتوزع توزيعاً واسعاً في ما بين العمال ".

على هذا المنوال يرتقع في طبقات العمال القدرة على الشراء الاستهلاك وإذا زاد الاستهلاك يحصل التوازن بينه وبين الانتاج المتزايد الحاصل من تقدم تنظيم الانتاج الفني فلا تكون النتيجة زيادة فاحشة في الانتاج التي تولد الأزمة الاقتصادية فالبطالة مع ما يصحبها من الأضرار والشرور بل تكون النتيجة رفع مستوى المعيشة العامة وزيادة الرفاهية والراحة في الطبقات الفقيرة.

أما في النظام الاقتصادي الراهن العصري فيحصل خلاف ذلك تماماً فإن الزيادة في الانتاج تستصحب جمع الأرباح في أيدي الرأسماليين فالنقصان في قراءة الشراء في الطبقات الفقيرة ومن ثم الفقر قباله الغني والعسر بجانب اليسر الأمر الذي يذكرنا قصاص طانطالوس (في الميتولوجية القديمة) الذي حكم عليه ان يموت من العطش وهو غريق في الماء.

أن التاريخ يورد حوادث الجوع في بعض الأمم لسبب القحط أو لوقوع لاسيما عامة أخرى ولكن الجوع مع الانتاج الزائد هذا حادث غريب غير معقول لم يحصل الا في المدينة

الرأسمالية تلك المدينة التي حدث فيها أن احرقت الوف طانت من القمح والقهوة في أميركا صيانة للأسعار بينما أناس في بلاد أخرى كانوا يموتون من الجوع ان في هذا دليلا أكيداً على نقصان فظيع في جهاز المجتمع الانساني يقضي بأن النظام الاجتماعي الفردي جائز ومغلوط.

وفي الحقيقة إذا لاحظنا جهاز المجتمع اليوم نجد فيه نقصانا ظاهراً في دورة الدم في جسمه (وما دم جهاز المجتمع الا الثروة نجد بجانب التغذي الزائد على الحاجة بل على قدرة الهضم عند بعض الناس الذي يسبب البدانة تجد قلة الغذاء والجوع عند بعضهم الآخرين مما يسبب الضعف والخور والضنى نجد بجانب من يملك الملايين المؤلفة المكدسة في المصارف أناساً لا يملكون ما يشترون به رغيفاً من الخبز يسكتون به التواء أحشائهم.

6 : التأميم في النظام الجديد

قيل أن النظام الرأسمالي الحاضر قد حبل به بالخطيئة المميتة وقد رأينا الأسباب وادركنا صحة هذا القول اذن لا بد من تبديل هذا النظام وادخال نسبة وعلاقات جديدة بين انتاج الثروة وتوزيعها.

فهل يقوم النظام الاجتماعي الجديد الذي نتوخاه على التأميم ؟

لا نريد أن نقول أن التأميم بالمعني المحصور سيكون قوامه الوحيد لا بل قد اقتراحا بعض اصلاحات نظامية وسنقترح أخرى في سياق كلا من بإمكانها ان توصلنا الى حالة اجتماعية اقتصادية جديدة ومن ثم لا نريد أن نصرح بتاتاً أن التأميم (بالمعنى الذي فسرناه) قد يكون أسرع وانجع تدبير وخير حل لكل المشاكل الاجتماعية الخائفة التي تفيض على نفس الحياه العصرية.

فهنالك السهمية التي هي علاج طيب مجد لمعاضل اجتماعية كثيرة فإنه مما لا شك فيه أنه عندما نريد الانتقال من التعليم الى التطبيق في شأن التأميم وجب استشارة الاخصائيين ولهم ان يروا كيف تطبق مبادئ العلوم الاجتماعية والاقتصادية في كل حالة خاصة وكل ظرف راهن.

فالكل يرى أننا مقدمون على عمل جديد يجب أن نستعين فيه باختبار غيرنا ببصره وترو فإن جهازنا الاقتصادي حالته كحاله مريض آخذ بالتعافي ويكون في حالة من الرقة والضعف يجعلانه لا يتحمل عمليات كبيرة أو علاجات عنيفة ولكن يجب المبادرة في العمل فتأجيل العلاج لا يشفي من المرض بل نريده ثقلا وخطورة .

أننا نرى أن بعض " الخدمات العامة " كالنقليات مراراً تتحول الى " مزعجات عامة " بسبب عدم اتقانها واستغلالها من قبل أصحابها مع ما يسبب هذا من اضطراب في حياه البلاد ومن التأثير السيء في اقتصاداتها فلا يمكن تركها تحت رحمة بعض أفراد يتحكمون فيها بحسب مصالحهم الفردية الخاصة.

كذلك نقول في بعض تلك الامتيازات (مثل انتاج المعادلة التي تدر بالأرباح الطائلة على بعض الأفراد وتضر بمصلحة العب الذي قد تضطره الحكومة الى دفع الضرائب حتى تستطيع ان تساعد بدورها هذه المشاريع المتضعضعة وقصارى القول أن الأمر هنا أمر تطبيق تدريجي عادل ولكن متواصل ومستمر لتلك المبادئ التي هي أركان نظام اقتصادي اجتماعي ذلك النظام الذي يقتضينه اليوم ليس فقط واجب الانصاف والعدالة بل الحالة الاقتصاد والحكمة السياسية وبعد النظر في تقديرها وإحكام علاجها ورغبة الشعوب الصريحة الصارخة،

الفصل السابع

التعاونية

لقد بينا أن مزية الرأسمالية وأسوأ مساوئها هو فصل رأس المال من العمل، مما أدى الى قيام أقلية الاغنياء المتمولين من جهة وقيام جماهير البروليتاريين مكن الجهة الأخرى أناس لا بيت ولا مقتنى لهم فلا ضمان لهم على الخبز ولا تأمين على الحياه وقد وصلنا الى هذه النتيجة يجب إزالة البروليتارية بتحويل البروليتاريين الى مقتنيين أي متملكين.

وقد وجهنا الحبر الأعظم بيئوس الثاني عشر اذ قال " توزيع على الجميع" وتحقيقاً لهذا الهدف دعونا لتحويل الاقتصاد الرأسمالي الحاضر الى اقتصاد أقرب الى المبادئ المسيحية بجمع فيه ما بين رأس المال والعمل ويشترك العمال في انتاج المشروع سواء أكان صناعياً أو تجارياً أم زراعياً.

وليست هذه المشاركة هي الطريقة الوحيدة للوصول الى إزالة البروليتارية بل هناك طريق آخر قائم في بلادن كثيرة وقد أدى ثماراً غزيرة وافرة الا وهو : التعاونية .

1: ما بين الطرفين

نسمى التعاونية : تلك الشكة المؤلفة ما بين عمال التي غايتها أن تجعل في أيديهم رأس النال والعمل بشرط أن يكون المساهمون المشتركون هم أنفسهم المشتغلون فهكذا يتجنبون توسط الوسطاء الذين لما طبع الانسان عليه من الطمع سرعان ما يتحولون الى استغلاليين منتفعين من تعب غيرهم.

أما الماركسيون – أي الاشتراكيون منهم والشيوعيون فيلجؤون الى أقصى وسيلة لإزالة الرأسمالية الا وهي إزالة الرأسمالي الفردي نفسه ذلك لأنهم يعتبرونه خطراً مداهماً وضرراً أكيداً لا يرجي فيه اصلاح ولا يؤمل منه خير ولا شفاء.

فيقولون أن كل راس مال يجب أن ينتقل الى أيدى الدولة وان الدولة يجب أن تنتقل الى أيدي العمال وهكذا يتحقق بلوغ الآمال. !

فاعلان الحزب الشيوعي الذ أخرجه شارل ماركس وفريدريك انجلس في 1848 ويعتبر الدستور الاساسي لمنظماتهم يقول بصراحة " الشيوعيون يستطيعون أن يلخصوا تعاليمهم في هذه الكلمة : إزالة الملكية الفردية وقد يقولون لها – الملكية البرجوازية – وفي سبيل ذلك يجب تنظيم البروليتاريين في طبقة خاصة ثم قلب السلطة البرجوازية للاستيلاء على ناصية الحكم من قبل البروليتاريين ".

أما نحن فتحسب هذه الرسائل العنيفة والطرق المتطرقة نؤول الى ما نسميه " الفوق رأسمالية " الحكومية ولا تظن أنها تنتج تحسين حال العمل والعمال ولاسيما لأنها سوف تفشل في التوفيق ما ببين مقتضيات العدل ومتطلبات الحرية.

نحن والشيوعيون اخصام للملكيات الفردية العظيمة الواسعة ولاسيما لتلك الجمعيات الانتاجية المتشعبة ذات الامتيازات الكبيرة التي تضر بمصالح العمال بمصالح المستهلكين معاً (وهذا يعني أنها تضر العمال مرتين) وإنما نحن نريد تحويل الثروة لا إلى الدولة بل الى العمال أنفسهم وهكذا ننفعهم مرتين ومن ثم اذا نتنكر من صميم قلوبنا هذه الرأسمالية

البرجوازية المتطرفة فإننا نخشي مثل هذه الاضرار وأشد منها من الرأسمالية الحكومية لاسيما اذا كانت الحكومة حكومة شيوعية دكتاتورية ذات القبضة الحديدية معتمدة على الشدة والعنف والقهر.

نحن لا نريد الانتقال من طرف الى طرف وخير الامور أوسطها أي لا نريد الانتقال من الاقتصاد الحراري الى الاقتصاد الاجماعي الشيوعي فمذهب التعاونية الذي نقترحه يمكننا من تجنب الطرفين الممقوتين وإيجاد الوفق المنشود ما بين العمل ورأس المال.

أ) تعاونيات العمل والانتاج

ان للتعاونية أنواعاً شتى فمنها التعاونية في الصناعة والزراعة ومنها التعاونية في التجارة والمصارف : فلا بد من شرح كل منها لأنها متماسكة متكاتفة.

أما تعاونيات العمل والانتاج فتتألف من عمال هم أصحاب المشروع وعماله معاً فيقسمون الانتاج أو الارباح ما بينهم بالتساوي.

وهناك تعاونيات عمل فقط كتعاونية سيارات (حيث لا تضع السيارات نفسها) وتعاونية العتالين في محطة كبيرة أو ميناء

وفائدة تعاونية العمل أنها لا تترك مجالاً لوساطة المقاول أو الملتزم الذي يحل عادة ما بين الرأسمالي والعمل وهكذا أجرة العمل تصل مباشرة الى أيدي العمال أنفسهم كاملة.

على أن هذا النوع من التعاونية متحسن في المشاريع الصناعية الصغيرة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا هي معرضة لمخاطرات كبيرة فتوجد مثل هذه التعاونيات ما بين الطباع والنجارين والبنائين ولا يوجد مثلها في صناعة الصلب والنسيج والمنتوجات الكيمياوية لأنها تتطلب بنايات واسعة وآلات غالية ورأس مال وافراً مدوراً لتستطيع أن تتغلب على مضاربة غيرها من المشاريع.

ب) التعاونيات الزراعية

أما في الميدان الزراعي فالتعاونية أكثر انتشارا وأوسع رواجاً وتقوم لاسيما بين الملاكين الصغار من المزارعين وهنا وأيضاً تقع على نوعين الأول : تعاونيات الملاكين الصغار (تعاونية عمل وانتاج) والثاني : تعاونيات العمال المزارعين (استئجار تعاوني وهي تعاونية عمل فقط.

على أن الغاية تعاونيات العمل والانتاج الزراعية هي تحصيل وشراء أراض تفلح بالتعاون وتقسم أما ملكا واما أجراً ما بين المتعاونين (أعضاء التعاونية) فتؤلف هذه الشركات التعاونية الزراعية حتى تثبت أمام تنافس الشركات الكبيرة وفي سبيل استثمار الأرض كل الوسائط الفنية والميكانيكية ولاقتناء الآلات والماكينات الحديثة والأسمدة الصناعية والبذور الحسنة ثم لتصريف الانتاج الزراعي من حبوب وغلال وحيوانات ومن هذا النوع الشركات الزراعية التعاونية واتحادات المذراعين المتعاونين والبقالات والحوانيت التعاونية .

وحيث أن المزارع المباشر قد يحتاج الى قروض2 مالية تكون تارة فوق قدرته لذا قامت في أماكن كثيرة البنوك الزراعة التعاونية تجمع أموالها من الزراعي للمزارعين ليستطيع المزارع بواسطتها أن يخلص من برائن المرابين والاستغلاليين فينال القروض بفائدة معقولة تذهب هي أيضاً لفائدة المزارعين المساهمين في البنك الزراعي.

ج) تعاونيات الاستهلاك

أما في ميدان الاستهلاك فهذف التعاونية إزالة الوسطاء بين المنتج والمستهلك أي التجار كبارهم وصغارهم الدين يؤثرون مراراً علي ثمن السلعة تأثيراً واسعاً بإستغلالهم اظروف في سبيل تقويم أرباحهم الباهظة ولهذا فإن تعاونيات الاستهلاك اذا أحسن إدارتها تستطيع

أن تقدم للاعضاء المشتركين فيها البضائع على أسعار تنتقص بكثير عن الأسعار المتداولة في الأسواق.

أن هذا النوع من التعاونيات بدأ في انجلترا سنة 1844 حيق 28 من الحاكة بدافع من ضيق الحالة اذ كانت رواتبهم زهيدة لا تكفيهم انضموا في شركة لشراء اللوازم الضرورية بقصد التوفير في الاسعار فعرفوا برواد روشديل (على اسم البلدة التي قامت فيها شركتهم) وكانوا في الحقيقة رواداً سابقين فقد امتثل ببهم كثيرين من العمال فقامت تعاونيات استهلاك في طول البلاد وعرضها وتقلت من انجلترا الى بلاد أخرى.

ومما يجدر الانتباه اليه أن التعاون في ميدان التجارة يؤثر على سير السعار العامة ويؤدي الى توازنها فثمة فائدة أخرى ليس للمشتركين وحدهم بل لجميع المستهلكين.

وقد قال أحد الخبراء في هذا المضمار ان تعاونيات الاستهلاك تساهم مساهمة فعلية في اقرار الاسعار العادلة أي اسعار تعادل دخل المستهلكين مع حفظ مصلحة المنتجين الذين يجب تشجيعهم وتنشيطهم.

فالاختبار المتواصل يوطد التفاؤل بأن التعاونيات أثر طيباً في تصحيح السوق وتعديلها.

فتكفي الاشارة الى أن المستهلكين في ايطاليا مثلا تمكنوا من التغلب على الأزمة المستحكمة بعد الحرب العالمية الأولى بواسطة عمل التوازن والتعادل اللذين نشطت في اقرارها " جمعيات الاستملاك المستقلة" وجميع الشركات التعاونية التي كانت لها اليد الطولي في تثبيت الاسعار على مستوى عدل ومكنت توزيع البضائع والمؤن بصورة تتناسب مع حاجات المستهلكين باشترائها مباشرة تلك السلع من الشركات المنتجة.

2- فوائد التعاون

لقد أوشح مما سبق ان للتعاونيات وظيفة اجتماعية هامة من حيث أنها تزيل توسط الطفيلين ولا تترك مجالاً للاستغلال الرأسمالي الاقتصاد العام.

ولكن لها فوائد أخرى لابد من الاشارة اليها فإنها إذا سارت على مبادئ صحيحة واتسع مجالها قد تصبح واسطة فعالة في سبيل تغيير الاقتصاد وتجديد المجتمع وطبع الاقتصاد الوطني بطابع جديد ديمقراطي حقاً .

فالتعاونية من حيث تجعل العمل ورأس المال في ايدي نفس الأشخاص فإنها تؤدي الى إزالة البروليتارية وكسر حلقة الفقر الحديدية وتعميم الرفاهية ومن البديهي أن العامل اذا أصبح لا أجيراً فقط بل شريكاً أي مساهماً في المشروع الذي يريق فيه عرقه سوف يجد في مصلحته الخاصة دافعاً قوياً وحافزاً مستمراً على تكثير الانتاج وتحسينه وهذا ما يأتي بالفائدة لتحسين حالته الخاصة وحالة المجتمع عموماً .

ويجدر بنا أن تشير الى أن مذهب التعاونية يشبع ما ف الانسان أن رغبة فطرية في الحرية ولذلك يصون كرامته البشرية فإن المساهم ليس كالأجير عاملا مضطراً إلى إيجاد عمله لمستأجرة وقد يصبح بين يديه ألة منتجة شبيهاً بالآلة التي يدير أو الحيوان الذي يسوق فإن المساهم حريته ومسؤوليته في إدارة العمل ويشعر أنه في العمل من أصحابه كما هو صاحب بيته ومسكنه. وهذه عوامل خطيرة في ميدان التربية العمالية أي بالأحرى تربية الانسان نفسه تزيد فيه الشهور بالمسؤولية وحرية الارادة مما يكون رادعاً عن الشر هاماً وحافزاً على الخير خطيرًا .

ونقول أخيراً أن التعاونية عامل هام في سبيل إقرار الصلح الاجتماعي وذلك لأنها تزيل البروليتارية مما بين العمال فتأتي العامل قوتا كافيا وشريفاً ومن ثم تزيل نضال الطبقات اذ

لا تترك للفريق الثاني أي رأس المالي الذي يتحول مراراً الى استغلالي طماع منتفع من عمل العمال.

وهذا هو السبب الذي لأجله تعتبر الاشتراكية والشيوعية التعاونية : طريقاً مؤقتاً وحلقة مرور بين الرأسمالية والماركسية ذلك لأنهم يحتاجون الى حرب الطبقات لإدراك هدفهم النهائي أي الثورة البروليتارية فلا يترددون أن يستخدموا حتى التعاونية في هذه السبيل أما نحن فننتظر الى التعاونية كانجع وسيلة الى تجنب خطراً تمركز السلطة في يد الحكومة كما تدعو الماركسية على اختلاف ألوانها بتوزيعها على أفراد الامة توزيعاً تدريجياً سلمياً عن طريق التعاونية.

3- صعوبات التعاونية

ان الفوائد الجمة الناجمة عن التعاونيات يجب أن لا تجعلنا نظن أن الطريق الى تحقيقها سهل وان لا صعوبات فيها ولا عقوبات ولكن هذه الصعوبات يمكن تذليلها والعقبات يمكن التغلب فيتحقق هذا الاصلاح الاجتماعي الخطير.

1- لا شك أن المذهب التعاوني يتطل في العمال ضميراً حياً واستعداداً مهيناً طيباً ونحن لا نكابر في القول بأن الأكثرية عمالنا عن على ما يقتضي الأمر من هذه المرايا السامية .

ان الشركة التعاونية توجب على أعضائها شعوراً عميقاً بالمسؤولية الفردية والمشتركة وروحاً تعاونياً سامياً وتقوية روابط والأخوة والمحبة والصفاء ما بينهم وهذا كله قليل وجوده لما طبع عليه الانسان من محبة الات والاثرة والانانية.

2- ثم المشروع التعاوني يتطلب في المساهمين المسيطرين على إرادته مقدرة فنية وإدارية لا يكثر وجودها حتى اليوم ذلك لأن ادارة المشاريع لتجارية والصناعية كانت حتى اليوم وفقاً على طائفة الرأسماليين.

فمن ثم ضرورة تشجيع التربية الخلقية والتثقيف الفني والمهني وتعميمهما ما بين العمال في جميع الميادين الصناعية منها والزراعية والتجارية. وليس من يجهل كم يستطيع المسيحية أن تساعد في هذا المجهود الجبار في سبيل ترقية العمال الروحية والخلقية التي هي أساس لكل تقدم حتى في ميدان الاقتصاد.

3- ولكن الشركات التعاونية ولاسيما شركات العمل الانتاج (كالتعاونيات ما بين بنائين ونجارين وحدادين ومزارعين) تصطدم اليوم بصعوبات مادية تجعل حياتها ضعيفة وقد يقتضي عليها بالموت والفناء ذلك لأن تعاونيات كهذه بسبب قلة أموال أعضائها قد لا تستطيع الوقوف في وجه الملتزمين المتمولين الذين بيدهم رؤوس أموال أوفر وحنكة إدارية أكبر لذا يحتاج تلك التعاونيات الى قروض وان تعطي الافضلية في المقاولات والأعمال العامة.

فيحدث حينئذ أن بعض التعاونيات نلتجئ إلى رؤوس أموال خارجية الأمر الذي يحولها الى شركات رأسمالية ويفقدها طابعها الخاص الذي يميزها عن غيرها.

فماذا يكون السبيل الى تحاشي هذه الصعوبات ؟ السبيل هو أن الحكومات تشجع الحركات التعاونية في أساليب أوسع وأجدى نفعاً وذلك بأن تضع سناً وقوانين من شأنها أن تسهل لها القروض وتفوض إليها الخدمات العامة وتوليها عناية خاصة وحماية فعلية.

4 : التعاونيات المسيحية

في النظام الرأسمالي الحاضر عدم وجود قوانين تحمى التعاونية وتشجيعها بصورة جدية فعالة، دون انتشارها ولكن لا شك أنه إذا تحول هذا النظام الى نظام اجتماع عادل سوف تستطيع التعاونية ان تمتد الى نواح كثيرة من نواحي العمل والانتاج.

هذا ما نعتقد في صميمنا ونتمناه مخلصين.

ونتمناه لأن التعاونية تحقق في ميدان الاقتصاد مبادئ الأخوة والمساواة والحرية المتأصلة في انجيل الخلاص فالتعاونية شركة ما بين انداد متساوين حث الأخ يساعد أخاه وينال منه المساعدة والتأييد يدا بيد فهي تحقق وحدة الهدف ووحد المصالح وتوحيد الجهود.

لذلك فالمسيحيون التقدميون كانوا ولا يزالون مؤيدين لفكرة التعاونية وقد حققوها في مشاريع عديدة هي من أكبر مفاخرهم وأجمل مناقبهم في الحقل الاجتماعي.

وقد شجع الاحبار الاعظمون التعاونية ايما تشجيع وقد كتب البابا يبوس الثاني عشر الى المجتمعين في الاسبوع الاجتماعي في فرنسا سنة 1946 قال " لا شك أن النظام التعاوني قي الحياه الاجتماعية ولا سيما في الميدان الاقتصادي هي في الظروف الحاضرة من أحسن وسائل التأبيد للحياة المسيحية لأنها تذودعن كرامة الشخصية الانسانية والمجتمع والعمل والملكية الفردية ".

5 – مستقبل التعاونية

هل سوف ينتشر النظام التعاوني ويتعمم حتى يخلف في المستقبل النظام الرأسمالي الحاضر فيصبح محرر النظام الاجتماعي الجديد ؟

بعضهم يعتقدون ذلك ومن جملتهم جوزيف مازيني الذي اذ كان خصما لدوداً للنظام الليبرالي الرأسمالي الجائر ولكنه لم يكن ليميل الى النظام الماركي المسوي الإجماعي فهو يخاطب العمال قائلاً :

" ان الدواء الشافي لحالتكم السيئة إنما هو جمع رأس المال والعمل في نفس الأيدي أي من أيديكم في اليوم الذي فيه لا يميز المجتمع ما بين المنتجين والمستهلكين أي في اليوم الذي يكون فيه كل إنسان منتجاً ومستهلكاً معاً عندما اثمار العمل والانتاج لا تنقسم بين صفوف الوسطاء من صاحب رأس المال الى البائع بالمفرد فتزيد مراراً الاثمان اضعافاً بل تبقي كلها المنتجين أي العمال حينئذ أسباب فقركم المتعددة تزول وتتلاشى فمستقبلكم معلق في تحرير من متطلبات رأس مال يتحكم اليوم في انتاج هو غريب عنه".

أما نحن فيما نثق بطلوع مستقبل أبهى للتعاونية بعد أن تكون قد نالت الحماية والمساعدة الضروريتين غير أننا لا نعتقد ستكون الصورة الوحيدة الاقتصادية في المستقبل هناك بعض مشاريع قد لا تتوفر فيها الشروط نفسها لتطبيق التعاونية فيها كما هو الأمر في المصارف والبنوك هذه الفكرة السامية يسهل تطبيقها في المشاريع التي فيها يلعب العمل الدور الأهم ورأس المكال الدور الثاني أما في عكس ذلك فإننا لا نرى كيف يمكن تذليل صعوبات تطبيقها العملي.

على كل حال فنحن محبذون للفكرة التعاونية ومعجبون ونتمنى لها أن تخطو خطوات سريعة نحو التعميم وان تذلل الصعوبات التي تتعرض لها في طريقها بالقوانين الحكيمة والاصلاحات والتقدم المستمر الخلقي والفني والمهني في الطبقات العاملة.

على هذا المنوال طبقتا الرأسماليين من جهة والبروليتاريين من جهة أخرى وهما الخصمان اللدودان في النظام الاجتماعي الحاضر فيتقمص ظل خصومتهما وتتوجه رؤوس الأموال الى

خدمة العمل كما هي وظيفتها فيتسامى العمل الى رتبته الطبيعية أي رتبة عمل الانسان هذا الكائن الحر ذي العقل والارادة المخلوق على صورة الله كمقاله.

الفصل الثامن

التمثيل النقابي

لقد انتقدنا فيما سلف من كلامنا النظام الاجتماعي الحاضر لأنه لا بقي بمتطلبات المجتمع العصري ولأنه لا يحقق ترتيباً عادلا على ضوء المبادئ الانجيلية.

والأن نضيف أن الأنظمة السياسية أيضاً يجب أن تتجدد وتساير الأزمنة الحاضرة لتصير قديرة على حماية حقوق العمل والعمال تلك الحقوق التي غض عنها البصر وجال الثورة الليبرالية طوال القرن التاسع عشر المنصرم.

لقد لفتنا انظار القراء المنتبهين الى أن الليبر اليزم اعتبر الانسان " مواطناً وفرداً من أفراد الدولة" ولم يعتبر فيه " العامل الذي ينتج للامة خيراتها وثروتها".

ومن ثم كان العمل والعمال نسا منسيا في الشرائع والسنن والقوانين التي صدرت في البرلمانات الليبرالية حيق القول كل القول لرأس المال وأصحابها وحيث العمل والعمال لم يكن لهم تمثيل لا في الهيئات السياسية ولا في العدلية.

1: وهم الحرية

الى اليوم نرى في البرلمانات الحاضرة القائمة على غرار النظام الليبرالي – البرجوازي يقوم التمثيل على الأساس السياسي فالنواب الذين ينتخبهم الشعب على أسلوب ديمقراطي ينتخبون كممثلين للأحزاب السياسية لا كنواب عن الطبقات الاجتماعية والمهن الشعبية .

اما السبب المنطقي لهذا التغافل الذميم فه مفهوم وهو مبدأهم أن الحرية هي التي تكفي لكل شيء فهيئ تكفي لحل كل مشكلة وللذود عن كل مصلحة وحق ولسد كل خلل ولإزالة كل شر وضرر هي الترياق العجيب الشافي لكل مرض ! ! !

ولم يفهموا أو بالأحرى لم يريدوا أن يفهموا أن العامل بإزاء الرأسمالي هو بمثابة ضعيف عاجز قوي جبار (طبعاً من الوجهة الاقتصادية) وان الضعيف المسكين لا يحتاج الى الحرية فحسب بل الى حماية ورعاية أيضاً .

وبالفعل (وقد أشرنا إلى هذا الأمر فيما سبق) حرية الليبرال الأحرار كانت تؤول الى :" الحرية للأغنياء والعبودية للمساكين " كما صاح المستر إنني زعيم حزب العمال في وجه المستر تشرتشل في البرلمان الانجليزي .

ومن ثم فالمسيحيون على ضوء تعاليم الكنيسة الاجتماعية كانوا ومازالوا يطالبون للعمل والعمال بالحرية والحماية معاً حرية سياسية وحرية اقتصادية حرية في ميدان السياسة وحرية في ميدان الاقتصاد حرية وحماية تتجليان في قوانين وشرائع ومشاريع اجتماعية.

من النقاط التي يطالب بها كثيرون من الكاثوليك ان يدعى بجانب ممثلي الاحزاب السياسية في البرلمانات ممثلو الطبقات الشعبية أي نواب عن المنظمات المهنية والنقابات العمالية.

فهذا يعني أن المنظمات العمالية لا يكفي أن تكون آلات لحماية أعضائها الاقتصادية كما هي الآن بل يجب أن تكون لها سلطات تشريعية أو الأقل أن يكون لها نواب عنها في المجالس التشريعية الوطنية والدولية.

2 : هل نعود الى القديم ؟

1) ان هذه المطالبة انما هي تتصل بنظام مجيد ازدهر العصور الوسطى وكان جزءاً هاماً من المدينة المسيحية التي سيطرت على حياه الشعوب في تلك القرون.

فكل دارسي التاريخ يعلمون ان " نقابات الفنون والمهم " تولدت وتشكات وازدهرت في ذلك المحيط المشبع بالروح المسيحية وحققت بصورة مثالية تمثيل الطبقة العمالية : كل مهنة لعمالها.

2) ذلك لأن النقابات العمالية المنظمة كانت لها وظيفة اقتصادية من حيث الدفاع عن مصالح الطبقة ووظيفة سياسية من حيث تمثيل العمال في الهيئات السياسية وعلى هذا المنوال فإدارة البلديات والولايات كانت بيد ممثلي النقابات المنتخبين على طريقة ديمقراطية محضة.

3) وهذا بدرجة ان المشتغلين في العلوم اذا سولت لهم ان يقتحموا ميدان السياسة كانوا يكتبون في إحدى النقابات العمالية ليتسنى لهم ان ينتخبوا وينتخبوا في المناصب السياسية هكذا الشاعر دانته النيجيري الذي لكونه من النبلاء لم يتعاط مهنة خاصة فاكتتب ف مهنة الأطباء والصيادلة ليشق له طريقاً الى المناصب العالية في جمهورية فلورنسا.

4) قال جان ميليوري : " لم يستطع أحد أن يتقلد وظيفة في الجمهوريات الحرة حينذاك ما لم يكن مسجلا في إحدى النقابات.

وهذا تحقيق لمبدأ ديمقراطي صحيح خطير يقضي انه لا يجوز لأحد أن يتصعد الى المناصب العليا ما لم يثبت انه من العناصر المنتجة في المجتمع وأجدر قوم بالحكم على جدارته هم رفاقه بالمهنة من حيث أنهم أحق بتقدير وجالها وقد يفضلون عاملا وديعاً خشناً ولكنه

مزداناً بالأمانة والقدرة على العمل والرغبة في إفادة بلده على الغني المتكبر المندفع بالكبرياء وحب السيطرة الذي قد يبهر الجماهير الجاهلة بشرف نسبه وكثرة ثروته وغناه ".

5) ولا يظن القارئ اننا نريد بعث النقابات المهنية من قبرها كما كانت في العصور الوسطى أننا لم نحلم بهذا حلماً لأننا ندرك تماماً ان هذا من المحال بعد أن حدثت في العالم الثورة الصناعية قلبت بطناً لظهر أسس الحياه الاجتماعية ولكن قد يمكن العودة الى المبدأ الموحى لتلك المنظمات المسحية وهذا قد يكون مفيداً وبهذا المعنى نقول : لنعد الى القديم وقد يكون فيه التقم والنجاح.

3 : تمنيات متكررة

وفي سبيل الرجوع الى مبدأ التمثيل المهني في النصف الثاني من القرن الماضي قامت في ايطاليا حركة واسعة بين الكاثوليك الاجتماعيين وقد قر رأيهم في مؤتمرهم الذي عقدوه في برجامو سنة 1877 وفي مؤتمر ميلان سنة 1894 بإعادة تأليف الاتحادات المهنية (بهذا الاسم كانوا يشيرون اذ ذاك الى النقابات).

أما اتحاد العمال الكاثوليك ففي أمر يومي لمؤتمرهم في سنة 1945 طالبوا " أن يعترف للمنظمات الممثلة للعمال بحقوقها في الحياه السياسية وذلك بأن يدعى ممثلو طبقات المجتمع المختلفة المنتخبون بالحرية الى الاشتراك بالمجالس التشريعية ولا سيما كلما دار البحث في ما يتعلق بحقوق العمال ومصالحهم.

4 : الدولة والنقابات

وفد ايد التمثيل المهني بعض علماء الاجتماع والاقتصاد في بلاد كثيرة لاسيما في فرنسا حيث رينه دي لاطور دوبين (1824 – 1834) جاهز بضرورة تمثيل المهن في المجالس التشريعية والادارية.

وتوسلا الى فهم علاقة المنظمات المهنية بالدولة علينا ان نذكر ما قاله البابا لاون الثالث عشر في رسالته " أمور جديدة" اذ قال :

" لنحم الدولة هذه المنظمات الشرعية بين المواطنين ولكن حذار من التدخل في صلب نظامها وترتبيها وإدارتها لأن كل حركة حيوية تنبعث من مبدأ داخلي وكل ضغط خارجي بخنقها ".

ومن ثم فمن واجبات الدولة ان تعترف بالمنظمات المهنية أو النقابات وتحميها وتؤيدها ولكن لا يجوز لها أن تتداخل في حياتها الداخلية أكثر مما يتطلب خيرها الأكيد وحماية مصالحها العامة أما البابابيوس الثاني عشر فقد صرح بهذا الصدد :

الواجب والحق في تنظيم العمل من خصائص ذوي المصلحة المباشرة قبل الكل أي المستخدمين والعمال أما إذا تغافلوا هم عن واجبهم أو لم يتمكنوا من ذلك بسبب أحوال خاصة حينئذ يكون من وظائف الدولة النزول في ميدان العمل وتقسيمه وتوزيعه بالصورة والوزن الذين يطلبهما الخير العمومي " .

5 : المجالس التمثيلية

كيف يمكن إدخال ممثلي النقابات ولمهن في المجالس التشريعية ليحموا مصالح العمل والعمال ؟ ذلك قد يتم عن طرق شتي فالحزب الشعبي الايطالي مثلا كان قد أقر المطالبة (سنة 1918) بإدخال بعض الاصلاحات في الجهاز التشريعي واقترح اشراك بعض ممثلين عن الجامعات والمقاطعات والبلديات والنقابات العمالية في مجلس الشيوخ بقصد أن يصبح

مجلس الشيوخ مجلساً مهنياً يمثل فيه كل طبقات الأمه من حيث مهنهم ويبقى مجلس النواب مجلساً سياسياً تمثل فيه الاحزاب على اختلافها.

أننا لا نريد هنا أن نجاهر بضرورة ادخال نوع خاص من الاصلاح دون غيره ولكنه لابد من الاشارة الى أن مجالس الشيوخ في أكثر البلدان إنما هي صورة طبق الأصل عن المجالس النيابية : فما الفائدة للأمة من هذا الجهاز المزدوج لنفس التمثيل ؟

ففي كلا المجلسين تمثل التيارات السياسية على أساس الأحزاب ولا نرى هناك جهازاً خاصاً يمثل طبقات الامة على أساس عملها ومصالحها وتكون النتيجة ان مصالح هذه الطبقات تضحي مراراً من قبل ممثليها في سبيل مصلحة لحزب السياسية.

6 : النقابات والأحزاب

أما تمثيل النقابات المهنية فضرورى ليس من حيث صيانة مصالح العمال فحسب بل من حيث متطلبات نظام المجتمع الحيوي أيضاً .

فالأحزاب هي خليقة الليبراليزم الذي لا يرى من الأمور الا الوجهة السياسية وهو يغض النظر عن الناحية الاجتماعية لذلك فالليبراليزم لم يعن بالطبقات الاجتماعية وتركها وشأنها أنه لم يقض عليها (ولو أقدم على إزالتها لفشل فشلا ذريعاً) ولكنه لم يعترف بها ولم يؤيدها ولم يسمح في أول عهده أن تنتظم للدفاع على مصالحها الخاصة.

بالحقيقة نظرية الليبر اليزم في المجتمع لا ترمي الى تنظيم حيوي بل ترمي الى التقسيم والتحليل وفي النظام الليبرالي : المجتمع مجموعة من الافراد متساوين أمام القانون مبدئياً ولكن القانون فعلا يحمى الاقوياء فقط.

فهذا التحليل الاجتماعي نتيجة تغافل ذميم واعتماد أعمى على نظريات خاطئة لا يراعي وفائع الأمور وطبيعة المجتمع فالطبقة الاجتماعية بادرة طبيعية راسخة عروقها في حالة

الخليقة لها وظيفة اجتماعية ثابتة واضحة لا يجوز للدولة أيه كانت ان تغض عنها الطرف ولا أن تتجاهلها .

فالمجتمع بحاجة الى كل مهنة عائلها وواضعها شريفها وحفيرها كلنا كنة الميكانيكية التي لا تشتغل على أجزائها الهامة وحدها كالمحرك والدواليب الضخمة ولكنها لا تستغني عن أصغر دواليبها وأدق أسنانها ام بالأحرى كالجسم الانساني الذي لا يحتاج فقط الى المخ والقلب والأجهزة الهامة بل لا تكمل صحته ولا تحسن حالته ما لم تحسن حالة أطراف الأنامل أيضاً وأحقر وأصغر الاجزاء فيه.

أما الاحزاب فحالتها حالة أخرى : فهي نتيجة دور تاريخي خاص فتتغير وتتبدل فيزول منها ما عنق وبال ويقوم غيرها منسجم مع مقتضيات العصر فهي منظمات وقتية اصطناعية ليس لها ما للطبقات الاجتماعية والمنظمات المهنية من الصلات بحالة المجتمع الطبيعية الراهنة وكان خطأ الليبر اليوم جسيما اذ لم يرد أن يعتبر من المنظمات للمهنية من الصلت بحالة المجتمع الطبيعية الراهنة وكان خطأ الليبر اليوم جسيما اذ لم يرد ان يعتبر من المنظمات الاجتماعية غير هذه المنظمات الاصطناعية أي الأحزاب.

وهناك اعتبار آخر وهو أن الانسان لا يكون فقط مواطناً ذا آراء سياسية ولكنه أيضاً عامل (سواء أكان صانعاً أم محترفاً ان طبيباً أم بناءاً الخ) وحياته مبنية على عمله يستقي منه موارد عيشه ويقضي عليه أن يدافع عن مصالحه الحيوية.

ومن ثم يجب على الدولة ان تعتبر أيضاً هذه الناحية في كيان الانسان وتعتبر الوحدة المهنية عنصراً جوهرياً في الحياه الاجتماعية وعليها ان تقدرها حق قدرها وتحميها كشأنها في حماية منظمات أخرى متوسطة بين الفرد والدولة كالعائلة والبلدية والاقليم الخ.

7 : فوائد هذا الاصلاح

لا حاجة الى مخيلة جبارة لأدراك الأهمية الكبرى من الناحية الديمقراطية والعملية في تحقيق هذا الاصلاح أي التمثيل المهني والنقابي الذي يجعل العمل أساساً للهيئات العامة.

كفى أن ننتبه أن الشرائع والقوانين اليوم (حتى القوانين التي تنظم حالة العمل والعمال) تسن من قبل اناس بورقراطبين أي كتبة لا يعرفون الا وظيفتهم الكتابية وثم يقرها مشترعون بعيدون عن حالة الشعب وينقذها موظفون غرباء عن المصالح وأهلها

أما في النظام الجديد الذي نريد بناءه فسوف :

1 : يعكف على إعداد هذه القوانين رجال العمل منتخبون من العمال هم منهم واليهم ويقرها كذلك أناس من ذوي هذه المصالح مباشرة .

2– كذلك كل طائفة من المنتجين والعمال في كل مهنة وحرفة سوف يكون لها في المجالس التشريعية والادارية ممثلون خاصون بهم منهم واليهم ليدودوا عن مصالحهم الخاصة بدون أن يكونوا مسخرين لحزب من الاحزاب كما هو أمرهم في النظام الحاضر.

3–كما أن تمثيل قوى العمل والعمال يحول دون تسيطر قوى رأس المال والرأسماليين الذين في ما مضى كارا يديرون دفة الدولة ودوائرها.

ثم هناك فوائد أخرى ناجمة م هذا الاصلاح تتعدى حدود مصالح الطبقات الى تحسين حالة الجهاز الاجتماعي بأسره :

1–فمن الوجهة العملية قيام الطبقات بإدارة شؤونها تخفف عن كاهل الدولة مسؤوليات وأعمالا تقتضي معارف اختصاصية وجدارة مهنية خاصة كثيرًا ما لا توجد في موظفي الدولة أو تزيد مشافها في حين اذا تحولت الى هيئات أخرى تفرغ الدولة وأجهزتها للعمل في ما يخصها.

2-وعلى هذا المنوال يتم تنقيص تمركز الاعمال وجمعها في أيدي موظفين وكتبة يزاد عددهم يوما فيوماً فتزداد رواتبهم ثم تزداد أعمالهم فتبقى المعاملات ملقاه على طاولاتهم أياماً وأسابيع لأن الموظف لا يجد وقتاً لتسييرها الأمر الذي يتذمر منه جماهير المراجعين في كل أقطار العالم والذي جعلهم يجمعون على اختلاف طبقاتهم وأحزابهم على المطالبة بإزالة التمركز ومنع تضخم الجهاز الحكومي.

8: ضمان للعدل الاجتماعي

وزيادة على ذلك أننا نرى في التمثيل النقابي والمهني ضمانا للعدل واداة لإقرار السلم في المجتمع ذلك ان النقابات اذا تركت وشأنها ولم تنظم ولم توجه مثلها أولئك الصبيان المتجولين في الازق والشوارع والساحات الذين كثيرا ما يتقاتلون ويتخاصمون ويتكالبون فبعض النقابات يدافع فوائد ومصالح خاصة قد تنافي مصالح طبقات أو نقابات أخرى قد تنقاد الى نزوات القتال والمخاصمة فتصطدم معها في سبيل التوصل الى أهدافها المباشرة.

أما إذا نظمت في هيئات رسمية فيمثل فيها كل ذوي المصالح وتتولى هي فصل الخلاف الذي قد يقع ما بينها حينئذ لا يمكن الاقرار بأن هذه المجالس سوف يكون لها تأثير فعال في اقرار التوازن والصلح الاجتماعي الدفاع عن تلك القيم الروحية السامية التي تنسجم في كلمتي " العدل والسلام".

على هذا المنوال فالإصلاح لمطلوب يكون عنصراً أساسياً للمدينة المسيحية والنقابات العمالية والمهنية كما تمنى البابابيوس الثاني " لا تكون سلاحا لحرب دفاعية أو هجومية تثير رد الفعل وجب الاقتصاص ولا تكون بمثابة سبيل جارف يغرق أو يخرب بفيضانه بل بمثابه جسر يوصل ويوحد "

ومن ثم فتحن نطالب بإزالة هذا التغافل الذي كان اجحافا صارخاً لحقوق العل والعمال اذ نريد أن يكون لهم مكانتهم ومقامهم العادلي في المجالس والمؤتمرات حيث يقرر ليس مسير الأمة ومسيرة الشعب الذي يعمل ويكدح ومسير عماله بل ومسير الامم والشعوب هذا ما يقتضينه العدل الاجتماعي وكرامة العمل وشرف العمال.

الفصل التاسع

أتطاحن ما بين الطبقات أم انسجام ؟

" مجتمع بلا طبقات " هذه هي كلمة سر المجاهدين الشيوعيين ومن ثم يعلنون كفاح الطبقات في سبيل ادراك هذا الهدف وقد جاء في اعلان الحزب الشيوعي الذي وضعه ماركس وانجلس " ان البروليتارية تبني أركان سلطتها على قلب البرجوازية بالعنف والتعسف ".

أما نحن قلنا متطرفين مثلهم ولا تبشر بإزالة الطبقات ولذا لا نحتم الكفاح بين الطبقات بل نسعى في ايجاد تعاون ايجابي مثمر ما بينها ولليلا يقع سوء تفاهم نريد أن تشرح هذه المبادئ العامة.

وقبل كل شيء لا بد لنا من التدقيق في معنى كلمة " الطبقة " اذ تورد في معاني شتى.

1: معنى كلمة " الطبقة "

عندما نتكلم عن " طبقة اجتماعية " معني عادة طائفة من الناس يمارسون صنعة واحدة هكذا نتكلم عن طبقة الاطباء والمهندسين والبنائين والمزارعين الخ.

وقد يكون الأفراد المؤلفين لطبقة واحدة منظمين أو غير منظمين ففي الحالة الأولى يؤلفون منظمة مهنية وقد تسمى " نقابة " هكذا نقابات الاطباء والمهندسين والبنائيت الخ.

من هذا القبيل فإن الضرورة الطبيعية تقضي بأن ينقسم المجتمع الى طبقات بمعنى مهن لأن لكل مهنة وظيفة خاصة في المجتمع ولا يمكن ان نتصور مجتمعاً ذا طبقة واحدة بمعنى مهنة واحدة أي مجتمع يكون كل أفراد أطباء أو مهندسين أو بنائين أو مزارعين.

وكذلك من المتطلبات الطبيعي أن الأفراد الذين يؤلفون طبقة واحدة أي مهنة ما ينتظمون في منظمات للذود عن مصالحهم المشتركة المشروعة ان الاحبار الرومانيين صرحوا بهذا الحق الطبيعي وايدوه لقد جاء في رسالة البابا لأون الثالث عشر " أمور جديدة " ما يلي :" لا يجوز للدولة ان تحرم النظامات الخاصة ذلك لأن حق الانتظام في منظمات قد اقرته الطبيعة ومن واجبات الدولة ان تحمى الحقوق الطبيعية لا أن تلغيها " .

لا بل يجب على الحكومة لدولة ان تمنح هذه المنظمات المهنية الاعتراف الرسمي ولكن بدون أن تلغيها وتحولها الى منظمات حكومية كما حدث في النظام النقابي الفاشتين فقضى على حرية المنظمات .

أما الكاثوليك في العالم فيدعون الى مجتمع نؤلفه طبقات منظمات ذات سلطة واستقلال وهذا يعني رفع مستوى المهن ليس في الميدان الاقتصادي فحسب بل الميدان السياسي أيضاً .

2 : الطبقات في النظرية الماركسية

غير أن الاشتراكيين والشيوعيين أيضاً يقرون ضرورة الطبقات المختلفة اذا فسرنا كلمة طبقة بمعنى مهنة ولا يحاولون ان ينكروا أنه لا بد من وجود عمال الفكر بجانب عمال اليد أي أنه بجانب العمال لا بد من الفنيين والخبراء والموظفين والمفكرين .

ومعروف أن الماركسية في مدة من الزمن لم تكن تقدر المهن الفكرية حق قدرها وكانت تغالي في اكبار العامل العادي ولكن يظهر ان الاختبار الذي حصل في البلاد حيث الماركسية سيطرت على الحكم ألهم رؤساء الحركة على تعديل موقفهم فيمكن القول اليوم ان المغالاة العامل قد زال عهدها بين الصفوف الماركسية.

لا بل ترى اليوم الماركسيين يوجهون مساعيهم ان يجذبوا الى صفوفهم عمال الفكر والقلم ممن لا يزالون يميلون الى دكتاتورية البروليتارية.

على أن الماركسيين اشتراكيين وشيوعين عندما يجاهرون بصراع الطبقات وضرورة إزالة الطبقات مختلفون يخلعون على هذه الكلمة معني خاصاً فهم يقسمون الناس الى طائفتين فيضعون في ناحية الرأسماليين والمقمولين الذين هم أصحاب المشاريع والعمل والمتعهدين ويضعون في الناحية الأخرى المشتغلين في الأجرة أي عمال اليد والفكر.

وهذا يتضح من اعلان الحزب الشيوعي المذكور ان تاريخ كل مجتمع وجد الى اليوم اذ هو تاريخ صراع طبقاته فلقد استفحل القتال ما بين الأحرار والارقاء أولاً ثم ما بين الاشراف والعامة ثم ما بين الاقطاعيين وخدام الأرض ثم ما بين أعضاء النقابات والمتعلمين أي في كل وقت ما بين الظالمين والمظلومين وكان القتال بلا انقطاع ولا هوادة ويقول أيضاً كل مجتمع وجد الى اليوم كان مستنداً على النضال ما بين طبقات الظالمين وطبقات المظلومين.

من هذا قد تبين ما هي الطبقات التي قان بينها صراع مستمر على حسب رأيهم أي من جهة طبقة أصحاب الأعمال أي أصحاب رؤوس الأموال وهم على حد تعبيرهم طبقة الظالمين الاستغلاليين ثم من جهة أخرى طبقة العمال المستأجرين وهم المظلومون لمستغلة أتعابهم.

فأصحاب الأعمال الرأسماليين يؤلفون ما يسمون البرجوازية وهم الأعداء الطبيعيون للعمال البروليتاريين ومن ثم على حد تعبيرهم " بروليتارية " كل بلد يجب أن تقضي على برجوازية بلدها كما جاء في اعلان الحزب الشيوعي المذكور.

3 أصحاب أعمال لا مستغلون للعمال

هل تبقى الطبقات في نظامنا الاجتماعي المسيحي الذي نسعى في إقراره الطبقات في المعنى الأخير أي هل يبقي فيه مستأجرون ومستأجرون أصحاب أعمال وعمال رأسماليون وبروليتاريون .

على رأينا سوف يبقى أصحاب أعمال لا مستغلون للعمال ذلك لأننا لا نرى ارتباطا لازماً بين الحالتين.

1) على أن الاصلاحات التي ذكرناها والتي نطالب بها (لإصلاح الزراعي والاصلاح الصناعي) سوف يقلل كثيراً من عدد المستخدمين معاً اذ من شأنها ان تزيد عدد العمال المستقلين ومن شأنها أيضاً ان تزيل الطفيليين المتوسطين ما بين الرأسمال والعمل أو ما بين صاحب العمل والعمال أي ما بين المنتج والمستهلك.
2) لا فائدة من التوهم والتخيل أن اصلاحنا الزراعي وما يقتضي من توزيع الاراضي على المزارعين واصلاحنا الصناعي وما يطلب من أشغال العمال في المعمل والفوائد ثم التأميم نفسه بالطريق الذي شرحنا والتعاونيات كما أسلفنا هذا كله سوف لن يقتضي بأن لا يكون هناك أناس يشتغلون بأجرة محدودة ولكن هؤلاء العمال المستأجرين أولاً سوف يقل عددهم كثيراً عماهم عليه الآن في النظام الرأسمالي ثانياً سوف لن يكونوا ضحية

الاستغلال الذميم لأن النظام الاجتماعي الجديد لن يتركهم وحدهم بلا حماية العوبة لطمع المستخدمين والتنافس المطلق كما جاء في الرسالة " أمور جديدة".

3) فالأنظمة الجديدة كما أسلفنا يجب أن تحول دون الامتيازات في الانتاج وفي التجارة وعليها أن تصون مصالح أصحاب الأعمال وتكفل في الوقت نفسه حقوق العمل والعمال وعليها أخيراً (وهذا ما لم يوضح بعد) ان تحدد بين حدود معينة واضحة فوائد رأس المال وتضمن لعمال والعمل (سواء كان عمل اليد أم عمل الفكر) أوفر الفوائد والأرباح.

4) هذه النظرية في تحديد فوائد رأس المال قد جاهر بها صريحاً المؤتمر الأول للحزب الشعبي الايطالي (الكاثوليكي) سنة 1919 ولكن هذه الفكرة نفسها كان قد أوماً اليها مؤتمر ميلانو في ايطاليا سنة 1894 حيث المتوقعون كانوا يطالبون " بتحديد فوائد الرأسماليين الذين يقرضون الأموال فحسب ".

5) وأننا لنزف تحيتنا معجبين إلى أولئك الرواد السابقين الابطال في الجهاد الاجتماعي المسيحي الذين اختمرت بهم روح الانجيل الحية المنشطة وفي عهد كانت الرأسمالية فيه مسيطرة لا رادع لها جرأوا على الايماء إلى هذه الواسطة العادلة الفعالة لمنع استغلال العمل والعمال والحيف الصارخ الصريح في توزيع فوائد الانتاج.

6) أخيراً في نظام تستمد فيه الدولة إلهامها من مبادئ الانجيل يجب على الدولة مع مراعاه حقوق كل المواطنين أن تهتم بنوع خاص بمصالح الطبقات الفقيرة الضعيفة شأن الطبقة العمالية " لكل حسب احتياجاته " هذه هي القاعدة لذهبية التى يجب أن توجه السلطات العامة في تدابيرها.

جاء في رسالة " أمور جديدة " للبابا لاون الثالث عشر ما يلي " في حماية مصالح الأفراد يجب مراعاه خاصة لمصالح الضعفاء والفقراء فإن طائفة الاغنياء القوية بطبيعة الحال

هي أقل حاجة الى حماية القانون أما الشعوب المسكينة التي لا حول لها ولا قوة في نفسها هي أشد احتياجاً ان تجد هذه الحماية في الجهاز الحكومي ومن ثم فالعمال الذين هم في عداد الفقراء يجب على الدولة ان تصرف اهتمامها الى شؤونهم ومصالحهم بنوع خاص ".

هذا التعليم يرينا الكنيسة كما هي أماً حنون للبشرية كلها تحب جميع أبنائها ولكنها تعطف عطفاً خاصاً على الابناء الفقراء المتألمين الذين هم اشد حاجة الى عطفها وحنانها.

4 : الصراع

كذلك نحن لا نريد أن نتوهم في تحقيق النظام الاجتماعي الجديد ولا نتجاهل ان هذا أمراً صعباً عيراً ولا نقول ان تعاون الطبقات وانسجامها سيتم بسهولة وتيسر بل سوف لا يكون يد للعمال من جهاد مرير طويل لفتح قلعة الرأسمالية وهدم برج البلوط وكراسية والقضاء على الجبار المالي المتدرع بدروع من ذهب .

إذاً فهل نعلن نحن أيضاً " صراع الطبقات " نعم ولا نعم في بعض الأشياء ولا في البعض الآخر فهذا واجب التمييز وضروري كل الضرورة لأنه كما وقع الالتباس في معنى كلمة " طبقة " كذلك واقع التياس أعظم في معنى كلمة صراع.

فأولا لا بد أن تقر أن قد وقع بعض الاختلاف ما بين الكاثوليك أنفسهم في هذا الصدد وقد أستفاد من ذلك اخصامنا فصورونا أمام أعين العمال بالوان أعداء مصالحهم ومؤيدي الرجعية وأخصام البروليتارية.

كثيراً ما يقول الماركسيون من اشتراكيين وشيوعيين اذ يجادلون عمالنا أقوالا كهذه : الكنيسة تعلم الفقراء والعمال الطاعة والاستسلام تزيد السلام والتعاون ما بين الطبقات تكرز على العمال ان يتفقوا على أصحاب الأعمال (الرأسماليين) وهي تستنكر صراع الطبقات.

ويردفون قائلين : أما الحقيقة الراهنة هي أن تعليما كهذا وان كان جميلا نظريا فعند العمل لا يجدى نفعاً ولا يحقق أي فائدة للعمال.

ذلك لأن الأغنياء المتمولين الرأسماليين مستأثرون بثرواتهم محبون لأنفسهم أنانيون لن يقروا بما للعامل من الحقوق المقدسة الا تحت ضغط القوة والجهاد والصراع.

هذا ما يقول الماركسيون ولا تنكر ان ما في اعتراضهم من إغراء قد يتسرب الى نفوس العمال الذين لم يتسلحوا بأفكار ناضجة وآراء سديدة وهذا ما قصدنا أن نعطى العمال بمؤلفنا المتواضع.

فقتول أن هذا الاعتراض ينكر تعليم الكنيسة فعلينا ان نصرح به كما هو :

1 : فالكنيسة لا تكتفي أن تعلم الفقراء والضعفاء الطاعة والاستسلام بل تعلم أيضاً وتجاهر ان كل من وجد في حاجة عليه أن يسعى ويجتهد في كل الطرق المكنة والجائزة في سبيل الحصول على حاجته ثم تعلم ان كل من له حق يجوز له أن يستعمل جميع الوسائل الجائزة والمشروعة للحصول على حقه ولم تعلم قط انه يجب على الانسان ان يتغاضى عن تحصيل حقه.

2 : ان الكنيسة لم تعلم قط أنه على الانسان ان يستلم للقضاء والقدر كورق الشجر الذي تتناقله الارباح : هذا المذهب تستنكر الكنيسة لأنه لا ينتمي إلى المسيحية بشيء فالإنسان اذ هو خليقة حرة عليه أن يجاهد ليسيطر على الحوادث ولا يدع الحوادث تسيطر عليه ومن ثم عليه أن يكون نشيطاً مجتهداً في تحصيل الخيرات الضرورية للحياة وحياه يسيرة مريحة.

هذا هو تعليم الكنيسة الصريح لا يحوي حرفاً واحداً يحط منزلة الانسان ويهدم نشاطه بل هو على طرفي في قوس وتعليم الاستسلام والصبر والخضوع كما يصوره المغرضون.

5 : العدالة قبل الاستلام

لا شك ان الكنيسة وريثة فكر السيد المسيح وروحه السليمة لا تحب الحرب والصراع وتفضل السلم وتكرز السلام ومن ثم تؤثر التعاون على الصراع ما بين الأفراد والطبقات والشعوب.

غير أن السلم والتعاون على غرار المبادئ المسيحية يفترض العدل كشرط وأساس لهما فكما أنه لا نظام مستقر بدون عدل كذلك لا سلام بدون عدل.

فالسلام ثمر العدل ونتيجته (أشعيا 17/3)

فمن ثم كلما وقع اعتداء على العدل أو فشل كل الطرق المشروعة لإقراره فالمسيحية لا تحرم الجهاد في سبيل اقراره اذا كان الجهاد في الطرق المشروعة الجائزة على ضوء هذا التعليم كما هي جائزة حرب أمه ضد أمة قد اعتدت على حقها في سبيل إعادة العدل الى نصابه كذلك وللسبب نفسه يكون جهاد الطبقة العمالية ضد الطبقة الرأسمالية جائزاً مشروعاً اذا كان في سبيل توطيد حقوق مهضومة منكرة أننا نعلم ان أمضي سلاح في هذه الحرب الدفاعية هو " الاضراب " أما تعليم الكنيسة فقد أقر ومازال يقر جوازه كلما كانت الوسيلة الأخيرة والوحيدة لا قرار العدل وكانت ممارسته بحكمة بدون اعتداء على حرية الافراد والكرامة الانسانية .

وبعد ، أليس التنظيم النقابي سلاحاً دفاعياً هائلاً ؟ فالكنيسة لم تحرمه قط بل جاهرت بجوازه ردعت الى ايجاده فالبابا لأون الثالث عشر في رسالته " أمور جديدة " سنة 1891 " دعا جميع العمال الى الانتظام في منظماتهم المهنية لحماية مصالحهم المشروعة والعالم الاجتماعي المشهور طونيولو حول صرخة ماركس الى العمال اذ قال " و يا عمال العالم كله اتحدوا بالمسيح تحت لواء كنيسته ".

6 : الصراع المستوجب الذم

اذاً صراع الطبقات لا تذمه المسيحية بل تقر جوازه وحلاله ولكن هذا الصراع الجائز قد يصير بعض المرات مذموماً لأنه يخالف مبادئ الانسانية ومصالح البشر.

1 / يخالف العدل صراع الطبقات الذي يستخدم كل الوسائل الجائزة منها والنكرة بحجة مبدأ مكيا فيلي ان الغاية تبرر الواسطة المبدأ الذي نبذته الكنيسة دوماً .

2 / يخالف الانسانية صراع الطبقات الناتج من البغضاء والضغينة والمثير لهما فإنهما تهمان حتما ولا تبنيان.

يخالف مصالح البشر صراع الطبقات المطلق الذي يتخذ مبدأ مضطرداً أي الصراع للصراع كالحرب للحرب كما أعلنه ماركس واتباعه الاشتراكيون والشيوعيون فهم يجاهدون ان الرأسماليين يطلبون حتما مصلحتهم فيدرسون دوماً الواجب والعدالة والحق ويقولون انه لا يمكن ان يعامل رأسمالي عاملا يعدل وانسانية ما لم يضطر الى ذلك بالقوة والعنف والقهر.

فإن البابا لأون الثالث عشر في رسالته " أمور جديدة " ان اقبح ما يحدث في المشكلة الحاضرة افتراض احدى الطبقات معاوية طبعاً وأساساً للآخرين كأن المتمولين والبروليتاريين قد أوجدتهم الطبيعة ليتاً كلوا بلا هدنة ولا هوداة.

صحيح أن هذه النظرية هي نتيجة منطقية لمذهب المادية التاريخية (أو القضائية الاقتصادية) التي يجاهز بها الماركسيون فهم يرتأون أن الانسان مسيرومضظر بقوة مصلحته المادية الى أن يسلك هذه الطريق أو تلك كما أن القاطرة لا يمكنها ان نحيد عن الحظ الحديدي الذي وجهت عليه.

3) من هذا المبدأ يستخرج الماركسيون نتيجتين منطقيتين ولكنهما خاطئتان اذ أن المبدأ خاطئ :

أ) ان صراع الطبقات ما بين طبقة العمال وطبقة الاغنياء هو على رأيهم من الأمور المقدرة ومما تقضي به لطبيعة وهو وسيلة أساسية محضة لإقرار حقوق العمل والعمال كما هو محتوم صراع الكلب الذي ينتشل عظمة من فم الكلب آخر.

ب) يجب القضاء على الرأسماليين بكل وسيلة حتى بالعنف والقهر والبطش كما يقضى بالصيد والقتل على الحيوانات الضاربة .

4) أما الحقيقة فهي : صحيح أن لرأسماليين ولاسيما في الأوقات التي لم تقم فيها المنظمات العمالية قد استغلوا العمال استغلالاً فاحشاً وقد لامهم الاحبار الرومانيون كما لاموا وذموا مذهب الرأسمالية الذي يقر امتيازات رأس امال والارباح الطائلة ويظل العمال وقد اوردنا في ما سلف البراهين على هذه الحوادث التاريخية.

ولكن خطأ الماركسية الجسيم قائم في اعتقاد الماركسيين ان الانسان مادة لا روح له وأنه لا يستطيع ان يتغلب على أهوائه وأنانية ولو صدق رأيهم لكان البشر كالوحوش الضاربة المقدر عليها ان تفترس بعضها بعضاً في سبيل تحصيل قوتها وغذائها الابقاء على حياتها هذا القتال الوحشي ما بين الطبقات تذمه الكنيسة وتستنكره قتال مغلوط في مبادئه في نتائجه قتال يقضي على الحرية ويحول العالم أي قفص وحوش مفترسة .

كلا ثم كلا أننا لا نرضى ان نصير وحوشاً بل نريد ان نبقي بشراً أحراراً نستمتع بالحياة ونصيبنا فيها من خيرات الخالق الكريم .

7 : السر في حل المشكلة

ان الكنيسة اذ تستنكر هذا الصراع فهي تنقذ قيم الانسان الروحية وهي لا تضحي باي مصلحة من مصالح العامل الحيوية .

اما نحن الكاثولكيك فنتمنى تعاوناً يجمع ما بين حقوق العدل فنتمنى تعاوناً يجمع ما بين حقوق العدل وواجبات المحبة تعاونا يتفق وواجبات الأخوة البشرية والشعور الانساني الشامل وفي النظام الروحي تتحقق فكرة القديس بولس " أننا كلنا نؤلف جسماً واحداً ورأسه المسيح ".

ومن ثم نرتأي ان هذا التعاون المأمول يحتاج الى روح مسيحية روح الأخوة والصفاء التي هي جوهر بشري المسيح وانجيله ولا نخشي أن نقول ان كل نظام اجتماعي أو اقتصادي ولو أدرك أقصى حدود التفنن والكمال سيفشل لا محالة ما لم يحقق في الناس محبة بعضهم بعضاً .

هذه الروح المسيحية ستقضى بالعمل ان لم يكن بالشرع – على التفرقة الممقوتة بين الطبقات التى اعتاد الناس أن يسموها بالعليا والسلفي لقد قال المسيح منذ الفى سنة تقريباً ان " في ملكوته يكون الأولون الآخرين والآخرون الاولين " وقد أوصى عظماء ملكوته بقوله " ليكن الأكبر فيكم كالأصغر والذي يتقدم كالذي يخدم (لوقا 26/22)

ففي هذه المشكلة كما في غيرها ترون المسيحية تقول كلمتها الصريحة لتي هي الكلمة التي تحل المشكلة وتملأ الافئدة والعقول راحة وطمأنينة .

الفصل العاشر

اخصام النظام الجديد من ذات اليمين

ان النظام الاجتماعي الجديد الذي اقترحناه أضحى هدفاً لسهام أخصامنا من ذات اليمين ومن ذات اليسار فمن اليمين يخاصمنا المحافظون ومن اليسار الثوريون وقديسون أنفسهم : التقدميين .

أمنا المحافظون المنبثة أصولهم في النظام الاجتماعي الراهن لما يحوى من الامتيازات والفوائد لطائفتهم يثأرون لاقتراحاتنا الاجتماعية والتغييرات التي نريد ادخالها في جهاز المجتمع الحاضر ويصيفوننا الى ... الشيوعين في حكمهم على كل جديد مأثور.

بين هؤلاء مازال بعض المسيحيين الحسنة نيتهم والمستقيمة ضمائرهم وهم يظنون أنهم يخدمون الدين والاخلاق السليمة اذا ظلوا مصرين على القديم واغلقوا أبوابهم ونوافذهم في وجه كل جديد مستحدث : إنا لهؤلاء نوجه كلامنا في هذا الفصل.

1 : دين مريح

أننا نصرح حالاً ان هؤلاء المحافظين اذا كانوا من المسيحيين – مسيحيين في المضمار الديني وغير مسيحيين في المضمار الاجتماعي – قد صوغوا لأنفسهم فكرة دينية ناقصة ومن ثم خاطئة أنهم قد ألفوا لأنفسهم ديناً مريحاً لمنفعتهم لا يزعزهم في مقعدهم المستطاب يحيز لهم ويؤيد كل امتيازات طبقتهم ولكن ديناً كهذا ليس دين المسيح !

فاليعلم هؤلاء أن الذين المسيحي لا يقوم بالطقوس الجميلة الفاخرة وبالصلوات الطويلة والأعمال التقوية المكررة بل الدين المسيحي قبل كل شيء وفوق كل شيء دين أخلاق وأعمال وقاعدة للحياة : نعم قاعدة للحياة كلها الخفية منها والعلنية الفردية والاجتماعية.

ما كان الدين المسيحي قط كلباس يرتديه المرء في بيته ويخلعه اذا خرج منه أو كبذلة يرتديه المرء في بيته ويخلعه اذا خرج منه أو كبذلة مقدسة يرتديها الانسان في الكنيسة اثناء الصلاة ويتركها عند نهايتها كلا بل هو فكرة وروح وقوة تشمل الانسان في كل مكان وكل زمان حياته في الخفية والعلانية في شؤونه الشخصية وفي علاقاته الاجتماعية في الميدان الديني والعائلي وفي المضمار الاقتصادي والاجتماعي.

بكلام آخر لا يكون المسيحي مسيحياً فقط في اثناء صلاته وفي أثناء مكوثه بين جدران بيته بل يشمل دينه المسيحي كل حركاته وسكناته أثناء عمله في الوظيفة والتجارة أو مخالطته الناس وعلاقاته بمن هو أكبر منه ومن هو أصغر ولا يترك من حياته شيئاً الا طبعه بطابعه الروحاني المقدس.

وضروري هذا الايضاح لأنه قد تكون هناك أديان تكتفي أن تلزم ببعض الصلوات والممارسات التقوية ولا تجزم في الوصول الى كنه الانسان وسر حياته ومنبع أعماله وأخلاقه أي ضميره !

الفريسيون على ما جاء عنهم في الانجيل المقدس كيفوا لهم ديناً كهذا ناقصاً مجزأ فهم كانوا يطيلون الصلوات ويكثرون من مظاهر التقوى والعبادة ويغالون في المحافظة عليها بكل دقة ولكنهم كانوا يجمعون بين الصلاة والسرقة يقدمون القرابين الله ويحرمون خدامهم الخبز الضروري.

ولكن المسيح قد ذم استنكر هذا الدين المزيف المريح الكتفي بالقشور الخارجية والخطاب الذي القاه في هيكل أوراش ليم في اليوم الذي سبق موته هو مقارعة شديدة لهؤلاء المتدينين الكذبة لهؤلاء الأنقياء المزيفين الذين كارا يشككون الناس بدينهم الباطل.

وهذه بعض كلماته (متى 23 : 14 و 22:3) : الويل لكم أيها الكنيسة الكتبة والفريسيون المراؤون : فإنكم تأكلون بيوت الارامل بعلة تطويل صلواتكم ومن أجل هذا ستنالكم دينونة أعظم الويل لكم ايها الكتبة والفريسيون المراؤون فإنكم تعشرون النعنع والشبت والكمون وتتركون اثقل ما في الناموس وهو العدل والرحمة والايمان وكان ينبغي ان تعملوا هذه ولا تتركوا تلك ".

2 : العدل قبل كل شيء

نلفت النظر الى خطب ورة بهذا هذا التعليم الذي يجهله أو يتجاهله كثير من المسحيين : العدل والرحمة والأمانة تؤلف الجزء الأول في شريعة المسيح ومن ثم فهي أفضل من الصلوات والممارسات التقوية والشرعية.

ثم انتبهوا أن السيد المسيح وضع في المنزلة الاولى العدل لأن العدل هو الفضيلة الاولى من الفضائل الادبية : وهذا التعليم يجب لفت الانظار اليه لأن كثيرين من المسيحيين قد تناسوه.

و فعلا أن للعدل أولوية حتى على المحبة والاحسان من حيث للعدل قوة إلزامية أشد واوثق وسبب ذلك أن العدل يعطى كل ذي حق حقه فمن ثم ممارسة العدل قائمة بأن يرد الى لقريب ما هو له.

فهنا يتبين كم يبعد من معرفة الدين معرفة صحيحة أولئك الذين قد يميلون الى البر والاحسان ولكنهم يخافون من العدل ولاسيما من العدل الاجتماعي فتراهم يتفقون الاموال في مشاريع البر والاحسان ولكنهم يقطرون في دفع الاجور لمستخدميه فهم يمارسون المحبة ولكنهم يخالفون العدل.

والحق يقال ان هذه المحبة ليست محبة مسيحية صحيحة : فلعمري اذا جبرت بالحسنة والصدقة خاطر من استغللته فلست حينذاك يمسحن بل أنت مصالح لجورك وراد الى العامل ما اختلست من اجرته.

ان الباب يوس الحادي عشر في رسالته " الشيوعية الالحادية كتب كلمات كهذه :

" لن تكون المحبة محبة صحيحة ما لم تراع العدل مراعاه كاملة : فالمحبة التي تعين العامل أجربة التي تحق له ليست محبة بل اسم بلا مسمى ومظهر فارغ وليس محبة بل اس يلات مسمى مظهر فارغ وليس العامل بحاجة أن يستلم كإحسان ما يحق له من باب العدل ولا يتصورن الانسان ان يتهرب من واجبات العدل الهائلة ببعض هدايا تعطى كإحسان ".

3 : سرقة صريحة

فهؤلاء المسيحيون الناقصون في دينهم وإيمانهم الذين وقفوا دينهم على بعض الصلوات ممروجة ببعض الاحسان نريد ان تذكرهم ان مخالفة العدل تعتبر سرقة وهي سرقة.

ليس سارقاً فقط من يكسر صندوقاً حديدياً ويذهب بالكنوز الكنيسة فيه ولكن يعتبر سارقاً أيضاً من يحتفظ في صندوقه بمال لم يدفعه الى عماله بعد ان استغل اتعابهم وبخل عليهم بأجرتهم.

بل أننا لا تعبأ أن نجاهر أن هذه سرقة صريحة تتصف بجسامة فظيعة وذلك بسبب الطابع المقدس والحرمة الراهنة الملازمين لأجرة العامل كما فسرنا آنفاً.

لذلك تعلم الكنيسة ان غبن العمال أجرتهم من الخطايا الأربع الجسام التي تطلب الانتقام من الله وهذا التعليم يستند الى تعليم الكتاب المقدس الصريح فقد جاء في رسالة يعقوب الرسول ما يلي (5: 4–1) :" هملوا الآن أيها الاغنياء أبكوا وانحبوا على الشقاوات التي تأتي عليكم . أن أموالكم قد فسدت وثيابكم أكلها العث ذهبكم وفضيتكم قد صدأهما سيشهد عليكم ويأت كل لحومكم كالنار فقد اذخرهم ثم الكنز للأيام الاخيرة ها أن أجرة العملة الذين حصدوا حقولكم تلك التي بخستموهم اياها تصرخ وصياح الحصادين ثد بلغ الى اذني رب الجنود".

لهذه الاسباب لم تكتف الكنيسة بتحريم النظام الاجتماعي الشيوعي بل حرمت أيضاً الرأسمالية الاستغلالية التي تقر استغلال العامل وتبخل عليه بالضمانات الضرورية وقد أوردنا آنفاً البراهين على هذا التحريم.

4 : عقلية تستحق اليوم

أما المسيحيون الرجعين المتحجرون الذي يعارضون الاصلاحات الاجتماعية مع تعاليم الكنيسة ليخالفوا العدل ويجلبن اللوم للكنيسة بسلوكهم هذا الذميم.

وقد شكا هذا الأمر البابا يبوش الحادي عشر في رسالته " السنة الاربعين " اذ قال : " ومما يجزينا اذ يوجه أناس يلقبون أنفسهم بكاثوليكك ويقاسون شريعة العدل والمحبة التي

توصينا ان نعطى كل ذي حق حقه وان نساعد اخوتنا المعوزين كالمسيح نفسه ويرتكبون ما هو افظع وأهول اذ أنهم طعماً منهم في الارباح الطائلة يظلمون العمال.

وهناك أناس يستخدمون الدين اختبوا بإذالة أديانهم فيهربوا من مطالبات العمال المشروعة العادلة.

أننا سوف لن تكف عن ذم سلوك هؤلاء لأنهم هم جعلوا للكنيسة وهي بريئة مظهر مشايعة للأغنياء كلها لم نحن على آلام أولئك المحرومين من لصيب عادل في خيرات الحياه الحاضرة".

ثم اردف الحبر الأعظم قائلا في رسالته والفادي الالهي".
" أنه من الصحيح لسوء الحظ ان سلوك بعض المسيحيين قد سبب انعدام ثقة العمال بدون المسيح ".
" وكيف يفسر سلوك أولئك أصحاب الأعمال المسيحيين الذين منعوا قراءة رسالتنا " السنة الأربعين " في كنائسهم ؟ وكيف تنعت معارضة أولئك الرأسماليين للكاثوليك لمنظمة عمالية قد أوصيتهابها وشجعناها ؟ اذ ليس من المحزن أن يتحاجج بحق الملكية الخاصة الذي اقرته الكنيسة ويفسر بمعنى انه يحيز غبن العامل أجرته المشروعة وتحريمه حقوقه الاجتماعية ".
هذه العقلية الرجعية المسيطرة على عقول بعض أصحاب الاعمال (وفد يكونون مطبعين لاوامر الكنيسة في ما سوى ذلك) قد تكون نتيجة جهلهم تعاليم الكنيسة الاجتماعية ولا يحق لنا أن نحكم هل وكم هذا الجهل يشكل ذنباً أمام الله.

نحن تقتصر في حكمنا على الحوادث ى على النيات التي لا تخضع لمراقبتنا : ومن هذه الحوادث التي لا يمكن انكارها ولا اخفاؤها ما يشكوه الحبر الأعظم أي الضرر الجسيم

الذي يلحقه أولئك المسيحيون الرجعيون بالدين المسيحي عذا ما يلحقونه بالعمال الكادحين والمجتمع الانساني.

5 : لطخة حمراء تتسع يوماً فيوماً

وقد كان من مصلحة هؤلاء المتسولين المسعدين ان يتقبلوا الاصلاحات الاجتماعية التي يتقدم بها الكاثوليك بالرضى والقبول ان لم يكن لشعور العدل والمحبة (ولا تتجاهل أنهم مراراً يفقدون هذا الشعور) بل على الأقل لمنفعتهم وللشعور بمصلحتكم : ان لم يكونوا من الكرام فليكونوا من الحكماء الفطنين.

فالعقل السليم يوجه الانسان ان يختار بين الشرين اخفهما وليس من لا يفهم ان النظام الاجتماعي الجديد الذي ندعو اليه هو الحالة الحاضرة أقل خسارة لهؤلاء الرأسماليين المتحجرين.

فليفتحوا عيونهم ولينأملوا ! إن الشيوعية ليست ليوم حتى في البلاد الشرقية خطراً وا هي بعيدة في الوقت أو المسافة.

الشيوعية حقيقة راهنة وخطر مداهم : فهي توسع كل يوم حدودها وتقتحم بلاداً جديدة وتحتلها :

على خربطة العالم لطخة حمراء تتوسع يوماً فيوماً ....

وهنا لا بد من الاشارة ان الشيوعية ليست حزبا سياسيا فحسب ولا هي منظمة عمالية فقط ولا هي منظمة عمالية فقط ولا هي دولة أو جامعة دول متجانسة نزعاتها : ان الشيوعية

فكرة قوية وفلسفة جديدة في الحياة وبرنامج هائل شامل : الشيوعية نظام اجتماعي يحاول ان يهدم النظام الرأسمالي البرجوازي التداعي المتساقط ويحتل مكانه !

حتى في البلاد التي لم تستول فيها بعد على السلطة العامة فالشيوعية نضغط ضغطاً شديداً على حياه المجتمع والسياسة المحلية.

وفي البلاد التى حرمتها فيها الشرائع المحلية فتعمل وتنتشر تحت الستار : أنما تنظر تراها تتسرب الى جميع طبقات المجتمع بقوة هائلة ونشاط مخيف.

لذلك هي الشبح المخوف للمجتمع البرجوازي البارطو كراسي الذي يرى مرتعداً للطبقة الرابعة أي البروليتارية تتقدم عازمة ام تحل لها مكان الطبقة الثالثة " البرجوازية " كما احتلت هذه لها مكان الطبقتين الاولى والثانية في عهد الثورة الفرنسية الكبرى.

ان قوى المحافظة لا تالو جهداً في سبيل توقيف هذه الحركة المتصاعدة المتعاظمة ولكنها تخطأ السبيل ولن نصيب الهدف يفكر هؤلاء اه يكفى للقضاء على هذه الحركة اذا نشطوا بالدعاية ضد الشيوعية واذا استعانوا بالشرطة والسجون أو لجأوا الى التشريد والتشكيل والابعاد.

قد يكون لأساليب الضغط هذه بعض التأثير في ضعفاء القلوب ولكننا مؤقتون أنها لا تكفي للتغلب على الشيوعية لا بل هي عديمة الفعل في المخلصين المؤمنين بكلمة ماركس وستالين وهم منبع الخطر :

قد تفلح وسائل الارهاب هذه في تأخير في ردها رداً محلياً الى الوراء ولكنها سوف لن تحول دون ان تكر كرتها غداً وتهاجم بقوى مجددة وتدرك أخيراً أهدافها.

6 : وصية الساعة الراهنة

لا تتوهم ولا تنعش : اليوم لا يكفى الكلام بل الحاجة كل الحاجة الى العمل لا يكفي ان تكافح الشيوعية بالأساليب السلبية الدفاعية بل الحاجة الى مكافحتها بأساليب السلبية الدفاعية بل الحاجة الى مكافحتها بأساليب ايجابية وذلك بأن نحتل معسكر أخصامنا.

هذا يعنى أن قد حان الوقت ان نظهر ما في برنامج الشيوعية من حسن وعدل وحق وان الحاجة الى مكافحتها بأساليب ايجابية وذلك بأن تحتل معسكر اخصامنا.

هذا يعني أن قد حان الوقت ان تظهر ما في برنامج الشيوعية من حسن وعدل وحق وان نجاهد في سبيل تحقيقه على ضوء المبادئ المسيحية مواجهين اجهاد بالجهاد فإذا جاهد الشيوعين لمصالح الطبقة العامة باسم مبادئ ماركس فعلينا ان نسبقهم الى الجهاد نفسه باسم مبادئ المسيح.

هذه هي الفكرة الحبر الأعظم يبوس الثاني عشر الذي في رسالته الميلادية لسنة 1942 قال : " لا تشكى ولا بكاء بل العمل : هذه هي وصية الساعة الراهنة لا تجيب على ما كان وعلى ما قد يكون بل السعي والاجتهاد في بناء ما قد يقوم ويجب ان يقوم لخير المجتمع

ان التغلب الاكيد على الشيوعية يقوم بحل المشكلة الاجتماعية على ضوء المبادئ الاجتماعية المسيحية كما أعلنها الأحبار الرومانيون في توجيهات مكررة متجددة متتابعة.

من قواعد الفلسفة القويمة انه اذا أردت ان تزيل أمراً يجب ان تزيل العلة المسببة فالشيوعية قد وجدت علتها السانحة في المشكلة الاجتماعية المشادة كما كانت في القرن السابق ثم زادت حدتها واستفحل أمرها بسبب أغلاط الرأسمالية البرجوازية التي كانت نتيجتها الوحيدة ان زادت مساوئ النظام الرأسمالي كما أسلفنا.

فالمشكلة الاجتماعية – ولا نعبأ بتكرار هذا القول – قد أدركت النضوج ولا تتحمل تمويهاً ولا مماطلة هي ناضجة في حقيقة الامور الراهنة وهي ناضجة في ضمائرهم الشعب المستيقظة.

لقد قلنا ان النظام الاقتصادي الحاضر المبني على أسس الاحمرارية هو بمثابة مركب هرم تتسرب فيه المياه من كل ناحية وصوب .

فأيامه معدودة وحياته محدودة لأنه فشل في حل المشاكل العويصة الضاغطة على المجتمع تلك المشكل التي ازدادت شدة وتوسعاً من جراء حريين عالمية مين هائلين وفي خوف وقوع حرب عالمية ثالثة.

فتكون إحدى الحالتين : إما أن يكون النظام الجديد من صنيعتا نحن المسيحيين بأن تحقق الاصلاحات التي شرحناها وأخرى غيرها حسب احتياجات الساعة وبتطبيق المبادئ المسيحية الاجتماعية او يكون نظاماً شيوعياً يؤسس ويوطد بالأساليب التي يعرفها الجميع.

لا نرى اليوم في العالم قوة ثالثة قادرة على تحقيق نظام اجتماعي جديد نستطيع ان نتوسم فيها بارقة أمل بالنجاح.

7 : التاريخ لا يرجع القهقري !

لا نتوهم انه يمكننا ان نقف عندم واقفنا القديمة فاليوم يجدر بنا أن نقول : ان في الأباة خطراً : " من لا يتقدم اليوم فقد غلب لا محالة"

ان البابا يبوس الثاني عشر في خطابه لبتلاء رومة في 1945/1/14 قال :" ان العالم بأجمعه بحاجة الى اعادة بنائه فالنظام المادي والنظام الفكري والنظام الأدبي والنظام

الاجتماعي والنظام الدولي : كلها حطام يجب إعادة صنعها وإعادة تركيبها لتسبر في حركة منظمة مستمرة....

والأن الكل يقران هذا التجديد لا يمكن ان يقوم بالعودة الى الماضي بدون قيد ولا شرط رجوع كهذا متعذر محال لان العالم وقد واصل الى الامام وان كان سيراً متقطعاً غير منظم التاريخ لا يوقف ولا يمكن ان يقف ولا يرجع القهقري : فهو يتقدم دوماً مواصلا سيره الذي قد يكون منظما مستقيما وقد يكون متردداً ممحوا وإنما يتقدم دوماً نحو الرقي ومع ذلك فهو يسير ويركس ومن الأمور الفاشلة الباطلة ان تفكر في ارجاء ليس فقط الى موافقه المتأخرة بل أيضاً ان تفكر في رده الى تلك النقطة المركزية التى تركها البشر اذ ضلوا الطريق وأخطأوا الاختيار ".

فليستمع الى اندار رئيس الكنيسة جميع المسيحيين الى أي طبقة ينتمون " تر البشرية قيام مدنية جديدة تسطع عليها أشعة المسحية اللامعة.

على الجميع ان يدركوا خطورة هذه الايام بل هذه الساعات في تاريخ عصرنا الحاضرة ولا يدعوها تمر مدى : لنبادر الى العمل مسرعين حالاً قاذا تأنينا قد يفوتنا الوقت فلا عرض لا إصلاح !

الفصل الحادي عشر

اخصام النظام الاجتماعي الجديد من ذات اليسار

أما من جهة اليسار فإخصام نظامنا الاجتماعي الجديد هم الشيوعيون وأشياعهم فهم يتوقون الى قيام الاجتماعية الدولية (أي ملكية الدولة لكل منابع الحياة الفردية والعمومية) وذلك بالطرق العادية أو غير العادية بالوسائل الشرعية وغير الشرعية وبالطرق السلمية أو الثورة أو الحرب على السواء .

ان اعلان الحزب الشيوعي الذي أشرنا اليه مراراً في ما سلف بختم بهذا الاعتراف الصريح : " الشيوعيون يزدرون ان يخفوا آراءهم وأهدافهم فهم يعلنون جهازاً أن أهدافهم لا تحقق الا عن طريق هدم كل نظام اجتماعي راهن. فلترتعب الطبقات المتسلطة بإزاء الثورة الشيوعية ان البروليتاريين لا يملكون شيئاً يمكنهم أن يفقدوه في مثل هذه الثورة الا سلاسلهم وأمامهم عالم بأسره يمكنهم ان يربحوه ! ".

اذا كان غريباً أن يكون لنا أخصام في اتجاهين متناقضين فهذا دليل جديد على حقانية قضيتنا لأن خير الأمور في هذا الشأن كما في غيره كثير هو بالوسط أما الخطأ فتجده دائماً على أحد الطرفين مراراً على كليهما فأخصامنا من ذات اليسار هم النازيون والشيوعيون على حد سواء فكلاهما يلجأ الى نفس الوسائل ويفرض حيثما ظفر نفس النظام الاجتماعي الموحد الذي يفيض على أنفاس الرعايا ولا يترك حرية فردية مطلقاً .

1 : الجماعية الحكومية

ان الشيوعية تقيم حيثما ظفرت بالحكم نظاماً اجتماعياً هو عكس فعل النظام الفردي الليبرالي فالليبرالي فالليبر اليزم أي الحرارية على مذهب جان جاك روسو أعطت الفرد أكثر مما يحق له واما شيوعية شارل ماركس فتحرم الفرد كثيراً مما يحق له الحرارية تترك العنان على عنق الفرد وندعه يسرح ويمرح كيفما شاء وأما الشيوعية فتقيده ونضغط عليه بحيث لا نترك له مجالاً ليستعمل حريته الجولة في النظام الليبرالي لا تتداخل بشيء أما في النظام الشيوعي فالدولة تتداخل في كل شيء.

بالحقيقة النظام الاجتماعي حيث سيطرت الشيوعية أو النازية يتحول الى عبادة الدولة واستعباد الرعايا لها في كل شيء نظام اجتماعي لا يستطيع فيه الفرد حراكا يسيطر على قوى الأفراد العقلية والجسمية ويوجهها توجيهاً معيناً شاملا : هذا ما نراه قد نحقق في البلدان التي حكمت فيها أو تحكم فيها الشيوعية الآن.

في هذه البلدان نخضع الحرية الفردية للإرادة الحكومية والفرد يتوازى في نظام حكومي إجماعي يشمل كل الامة ويساوى ما بين رعاياها حتى العامل يصبح تحت أمرة موظفي الحكومة فيتحول المعمل والمصنع الى معسكر يسيطر عليه ترتيب عسكري شامل موحد.

هكذا الدولة تصبح صنما جباراً يفتح فمه الهائل ليبتلع جميع المشاريع والمؤسسات ويوجد ما بينهما توحيداً صارماً إجباريا يضحى على هيكلها بحرية الأفراد (وبألوف من الرعايا المعارضين) وممتلكاتهم سواء أكانوا من العمال أو من المواطنين الآخرين.

للما تكلمنا سابقاً عن التأميم شرحنا أن تدخل الدولة في الاقتصاد يجب ان يحصر في حدود الضروري اللازم لئلا يقضى على حرية الأفراد وروح المبادرة والنشاط في الرعية : هذه

الحدد في النظام الشيوعي والنازي قد رفعت فيوطد مستبد وحكم مطلق لا ينقص بشيء عما كان جبروت قياصرة الرومان أو فراعنة مصر القدماء.

أما بالنسبة الى الكنيسة الكاثوليكية فنقاط الخلاف بينها وبين النظام الجماعي سواء أكان نازيا أم شيوعياً فهي قائمة في الافتراض الفلسفي الذي بنى عليه هذا النظام أي " المادية المنطقية " التي يقضى الى الالحاد والكفر النظري والفعلي .

في هذا قائم الخلاف بين المسيح وماركس : خلاف لا هوادة فيه ولا توسط وهذا ما سبب تحريم الكنيسة للشيوعية النازية معاً .

2 : ؛ تحريم الشيوعية

منذ سنة 1846 نبذ البابا يبوس التاسع الشيوعية ثم في سنة 1864 في مجموعة السيلايوس :" يحرم ذلك التعليم المشؤوم المعروف بالشيوعية المخالف كل المخالفة للناموس الطبيعي الذي لو نجح واستقر لا فضي الى إزالة الحقوق والأنظمة والملكية وقلب المجتمع الانساني بأسره ".

ثم جاء الاشتراكية والشيوعية الماركسيتين في جميع وسائل البابوات الاجتماعية التالية ولا سيما في الرسائل "أمور جديدة " للبابا لأون الثالث عشر و " السنة الأربعين " و " الفادي الالهي " للبابا يبوس الحادي عشر.

هذه الرسالة الأخيرة وجهت بنوع خاص ضد الشيوعية الكفرية وتفسر كنه تعاليمها كما يلي : " ان التعليم الذي قد يخفيه الشيوعية بمظاهر خلابة يعتمد في الوقت الحاضر على المبادئ التي جاهر بها ماركس مبادئ المادية والمادية التاريخية التى يجاهر أقطاب

البولشفية أنهم يفسرونها التفسير الصحيح وحدهم هذا التعليم يعلن أن لا وجود صحيح سوى المادة بما لها من القوى الغاشمة وهذه المادة اذ تنمو وتتمخض تصبح شجرة وأخرى حيوانا وطوراً انسانا ".

" هكذا المجتمع الانساني أيضاً ليس سوى مظهر وصورة لهذه المادة النامية المندفعة بضرورة لا تضبط لا ترد بين قوات متضادة متحاربة الى أن تدرك أوجها الأخير أي مجتمع بلا طبقات."

" ففي تعليم كهذا يظهر جلياً أن لا محل لفكرة الله تعالى ولا فرق بين الروح والمادة ولا بين النفس والجسد ولا امكانية لخلود النفس بعد الموت فلا رجاء اذن بالحياة الاخرى ولا مكافأة للأخبار و لا مجازاة للأشرار ".

من هذا يتضح أن تحريم الشيوعية الصريح الأخير الصادر من مجمع السينت أوفيس في رومة في أول أيلول 1949 ليس بأمر مستحدث جديد وإنما هو نتيجة منظفيه طبيعية لما علمت الكنيسة ومازالت تعلم بشأن الشيوعية وقد جاء في هذا القرار ما يلي حرفياً :

" الشيوعية هي مادية ومخالفة للمسيحية وان رؤساء الشيوعية ولو يصرحون حون بالكلام مراراً أنهم لا يحاربون الدين فهم بالفعل ف ميدان العليم والعمل قد جاهروا بمعاداتهم لله تعالى وللدين الصحيح ولكنيسة المسيح ".

3 : اعتراضات بلا فائدة

لقد أقار قرار التحريم هذا غضب الشيوعيين في ميع أنحاء المسكونة فهبو يطلقون وابلا من سهام بغضائهم على الكنيسة وعلى الحبر الأعظم وعلى الكهنة واتهموا أنهم يريدون أحياء النظام الرأسمالي المتداعم بهذا التحرير.

لا شيء باطل كهذه النهمة : فإن قرار التحريم واضح لا التباس فيه وهو محرم الشيوعية لأنها مادية أي كفرية ومخالفة للمسيحية لا غير !

تجاه ها القرار لم يبق للشيوعية الا ملك واحد وهو ان يبرهنوا ان تعليمهم ليس ماديا ان يبرهنوا ان تعليمهم ليس ماديا ان يبرهنوا ان شارل ماركس وفريدريك إنجلس وفلاديمير لينين ويوسف ستالين وهم أقطاب الشيوعية ومعلموها قد علموا وجود الله عز جلاله وخلود النفس والحياه الاخرى بعد الحياه الحاضرة : بهذا يثبتون ان الكنيسة قد خطئت اذ وسمت الشيوعية إنها مادية كفرية الحادية فتضطر للرجوع عن موقفها.

فإلى أنهم آنونا بالبراهين القاطعة والحجج الدامغة على أن الكنيسة افترت عليهم اذ وسعهم بالإلحادية يكون موقف الكنيسة الموقف المستقيم المنطقي الوحيد الذي كان بإمكانها أن تتخذه تجاه أكاذيبهم واضاليلهم.

أو كان هؤلاء ينتظرون من الكنيسة الكاثوليكية بعد أن شردوا الاساقفة أو حبسوهم وعذبوهم وبعد أن قتلوا ألوف الكهنة والرهبان والراهبات الابرياء وشردوا وقتلوا الملايين من المؤمنين الكاثوليك أو كانوا ينتظرون أن نقول لهم : نعم ما علتم ؟ كلا أن الكنيسة وأحبارها الابطال

قد يمكن كسرهم ولكن لن يمكن أمالتهم الى تبرير الظلم والكفر والالحاد أبد الدهر !

ان الكنيسة في اقرارها الاخير لم تأت جديد أبل أعلنت للبشر ما كان معلمو الشيوعية قد قالوا هم أنفسهم عن مذهبهم أي أنه مذهب كفر وإلحاده.

وإذا كان الأمر كذلك لم اعتراضات واحتجاجات " الرفاق " على قرار السانت أوفيس الأخير ؟ ولما يعزون هذا الترتيب الديني المحض الى قصد الكنيسة ان تدعم الرأسمالية المتداعية أو الى تدخل سياسي بجانب الدول الغربية ؟

أنهم كذبوا وما زالوا يكذبون على الجماهير ان الشيوعية لا تعادي الدين وقد اعتمدوا على كذبهم لإيقاع الجماهير في فخهم فغضبوا هذه الغضبة عندما كشفت الكنيسة عن مظهرهم الصحيح وأعلنت مقاصدهم الأكيدة لأن الجماهير ولاسيما العمال منها والمذراعين يستعمون الى صوت الذي ينبعث من الفاتيكان ويؤمنون بصدقه أكثر مما يصدقون الصوت الخارج من الكرملين : وما عاد بإمكانهم ان يضللوهم لأن الانسان أضحى واجباً عليه اليوم ان يختار نهائياً ما بين روما وموسكو بين ماركس ولمسيح وما عاد يستطيع ان يتوهم أوي وهم أنه يمكن الجمع ما بينهما.

أما عن مشايعة الكنيسة للرأسمالية فكفى ما قد أوردنا في الفصول السابقة والشيوعيون يعرفون أحسن من أي غيرهم ان كنيسة المسيح ذلك العامل الناصري الوديع فادي العمال ومشرف العمل لا يمكن ان تحالف أناساً يخالفون العدل ويغبنون العامل حقه.

وان الكنيسة لم تحرم الشيوعية لما عمل الشيوعيون ومازالوا يعملون لمصلحة العمال (وان كانت وسائلهم ليست دائماً صحيحة مشروعة) في سبيل رفع مستوى العمال وتحسين حالهم وقد بذلت الكنيسة جهوداً تذكر وتشكر في هذا المضمار وظل الشيوعيون يجهلونها او يتجاهلونها.

ولكن السبب الذي لاجله ولأجله وحده حرمت الكنيسة الشيوعية لأنها تعلم تعاليم مخالفة للدين المسيحي واسترسلت في بذل جهوده للقضاء على الدين المسيحي حيثما غلبت شأنها

مع كل الأديان وأخيراً لأن الكنيسة مؤقتة متأكدة أنها لا عدل صحيح ولا نظام اجتماعي مثمر ثابت بدون المسيح وبدون تعاليم المسيح وبدون نعمة المسيح.

4 : مادية مخزية

وفعلا كل من يفكر أن يبنى نظاماً اجتماعياً جديداً على أسس المادية والالحاد فهذا بيني ليس على الصخر الثابت بل على الرمال المتنقلة وإننا ليقول أنه على أسس المادية لا يمكن أن تقوم كرامة الانسان وشرف العامل ولو ادعى الشيوعيون أنهم رفعوا لواء.

والقياس المنطق ثابت : إذا كانت هذه القبضة من التراب التي تكون جسم الانسان لا نحييها نفس روحية خالدة وإذا كانت الفكرة الانسانية اخراجاً من الدماغ كما أن البول هو اخراج من الكليتين (والتشبيه مهم لا منا) إذاً فالعامل لن يكون أكثر من حيوان ثمين أو آلة متقنة ومن ثم فيقاس عمله على قياس عمل الحيوانات الصماء والآلات الميكانيكية وتحسب قيمته بالنسبة الى انتاجه ونفعه.

أما في اعتباره فالإنسان خليقة خالدة وعمله يستمد قيمته من منزلته السامية وله حقوق ومزايا لا تعتبر بالنسبة الى الانتاج كثيراً كان أم قليلا يميل بالنسبة الى كونه انسانا ذا حرية وفهم وادراك وحقوق مقدسة لانضمام.

الشيوعيون يضعون المبادئ ويتراجعون عن النتائج المنطقية التي أشرنا اليها متخوفين فهم يستنكرون استغلال العامل قائلين أنه لا يجوز اعتبار على غرار الحيوانات الصماء ويرفعون لواء العمل ويتمنون قيام نظام اجتماعي جديد قوامه تقدير العمل حق قدره.

ولكنهم لا يلحقون مبادئهم المادية فلا يحيز المنطق أن تضع المقدمات ثم تتهرب من النتائج كلا أيها السادة : لا يجوز لكم أن تتزعوا هن رأس الانسان التاج الذي وضعه عليه خالقه اذ جعله ملكا للخليقة لما أعطا نفساً مدركة عاقلة حرة ثم تأتون وتجاهرون بحقوقه ومزاياه.

ان لم تقروا ان للإنسان نفساً عاقلة حرة خالدة وان الانسان ليس حيوانا كسائر الحيوانات ولو أرقى وأكمل فلا يجوز لكم أن تتكلموا عن حقوق للعمال كما لا يجوز لكم أن تتكلموا عن حقوق للحمير أو للثيران !

وثمة نتيجة أخرى : ان لم يكن في الانسان الا معدة يجب املاؤها فحينئذ المستخدم يكون قد بواجبه مع العامل اذا اعتنى به عنايته ببغاله وابقاره لا أكثر ولا أقل !

وخاتمة قولنا الصريحة الصارخة : لا يمكن بناء صرح حقوق العمال الا على أس فلسفية ودينية معاً.

5 : اصلاحات اجتماعية واصلاحات روحية

وهناك سبب آخر يجعل بناء النظام الاجتماعي الجديد على أسس المادية والالحاد محالاً متعذراً وهو :

ان نظاماً اجتماعياً جديداً يقتضي اصلاحات اجتماعية وشرائع وضمانات تحمى حقوق العمال وتذود عنها ولكن هذه الآلات التشريعية لتحسين حالة العمال سوف لن تأتي بالفوائد المنتظرة ما لم يستخدمها أناس يملأ قلوبهم الشعور بالمسؤولية والعدل وروح نظامية خالية من المحاباة والغرضية.

يحدث في الميدان الاجتماعي ما يحدث في ميدان الفنون الجميلة لا تكفي الالة مهما كانت دقيقة كاملة لإخراج القطعة الفنية ولكن الحاجة الى الهام الفنان وقدرته هكذا لو وضعتم ازميل ميشيلانج في يد نقاش جاهل لما اجرج شخص موسى في مدة مئة سنة.

معنى هذا انه لحل المشكلة الاجتماعية وإخراج نظام جديد عادل لن تكفي الشرائع الحسنة والمشروعات الجيدة ولكن الحاجة الى تربية البشر وتحسين عقلية من سوف يطب منه أن يطبق هذه التدابير الحكيمة.

قال جوزيف مازيني وهو يخاطب العمال الايطاليين " اجتهدوا في تحسين انفسكم هذه يجب ان تكون غاية حياتكم ولن تصيروا أقل بؤسا وشقاء ما لم تصيروا اصلح وأفضل لا يهم كثيراً أن تغيروا المنظمات ان تركتم أنفسكم وغيركم على ما أنتم عليه وبقي ما فيها ن الشهوات ومحبة الذات أن المنظمات هي على مثال بعض الاشجار التي قد تثمر سموماً أو أدوية حسب المعاملة التي تلقاها ".

هذي فكرة التحسين الخلقي والادبي كشرط وضمان للنحسين الاقتصادي يكرر ذكرها في تعاليم الكنيسة الاجتماعية قال يبوس الحادي عشر في رسالته " السنة الاربعين" ما يلي

" ان الاصلاح النظام الاجتماعي وإكماله لن يتحقق ولا في حالة من الأحوال بدون اصلاح الاخلاق والآداب كما يبرهن على ذلك التاريخ ".

وقد أبدى هذه الفكرة نفسها البابا بيوس الثاني عشر في خطابه الى أصحاب الأعمال في 26-1-1946 اذ قال " لا المنظمات المهنية ولا النقابات ولا اللجن الداخلية ولا العقد الاجماعي ولا التحكيم ولا أحسن شرائع ولا أكمل تشريع اجتماعي سوف يثمر اتفاقاً كاملاً دائما (بين أصحاب الأعمال والعمال) ان لم ينفخ سعي حكيم متواصل نفخة روحية وأدبية في جهاز العلاقات الاقتصادية ما بين أصحاب الأعمال وعمالهم.

6 : الشمس الساطعة على عالم الأخلاق

هذي النفخة الروحية والأدبية التي تحيي المادة الجامدة المؤلفة للأجهزة الاجتماعية أنى تأتي لم تأت من الدين ؟

ان فكر الله هي بمثابة شمس تضئ على عالم الأخلاق والآداب :

ماذا يحدث في العالم لو توقفت الشمس من ارسال اشعتها ونورها وحرارتها ؟ لعاد كل شيء الى الظلام فالي الجمود فالي الموت.

هذا ما يحدث في عالم الاخلاق أي في المجتمع الانساني لو زالت منه فكرة الكائن الأعلى فوضى لا رادع وصراع بلا هوادة وتوحش بلا رحمة وتحول الانسان ذئباً لأخيه الانسان ....

ولا حاجة أن نكون فلاسفة لتقتنع بصحة هذا الافتراض فإذا كانت السماء كلمة فارغة وغذا كان من بعد القبر لا يبقى شيء منا بل سكوت وظلام فما معنى كلمة الواجب والفضيلة والتضحية والعدل ؟

الست هذه كلها كلمات فارغة وأحلاماً وضرباً من الجنون والضلال؟

فمن يحتم على الواجب ؟ إنسان مثلي ؟ وبأي سلطة يفرضه على ؟ ومن أين أنته ؟ ليس من انسان يحق له أن يترفع فوق انسان آخر من حيث أنه انسان فالناس كلهم من حيث طبيعتهم الانسانية متساوون.

ومن سوف يكافئ على الفضيلة ؟ أهو المجتمع ؟ ان مكافأة المجتمع بخسه بالنسبة الى ما تتطلبا الفضيلة من الجهود والتضحية وكيف العمل في الأحوال التي تكون فيها الفضيلة في لعالم محتقرة مظلومة وتكون فيها الرذيلة مكرمة مشكورة !

والآن ان مجتمعاً تعتبر فيه الفضيلة ضربا من الجنون والواجب ضربا من الظلم والضلال لن يكون فيه مكانه للعدل ول مقام للنظام فلا تقدم هناك ولا فلاح بنيان المجتمع حينذاك يتهدم ويسقط ويخرب لا محالة .

ولهذا السبب كان الكاثوليك ومازالوا يخالفون الشيوعيين اذ يعتبرون قبل كل شيء المشكلة الاجتماعية لا مشكلة اقتصادية فحسب بل مشكلة أدبية وأخلاقية فليست مشكلة يطوون لا غير بل هي بالدرجة الأولى مشكلة ضمائر وذمم.

ومن ثم تلك الأحزاب والنقابات الماركسية التي تدافع عن حقوق العمل والعمال معلقين شعارهما على اعلامها وهي تجاهر وتعلم مبادئ الالحاد أنها تبنى بي دعائم الاصلاح الاجتماعي وتهدم بالأخرى أساس ما تبني بالأولى.

7 : بلسم مقو

لا يجوز نزع فكرة الله من العالم لأنها هي المرهم الوحيد الذي لا يستبدل بغيره في كثير من صعوبات الحياه وشرورها.

الشيوعيون يحلمون بطلوع شمس المستقبل ! كلا! لو طلعت هذه الشمس وتمكنوا من تحقيق كل الاصلاحات التي يتخيلونها لن يعود العالم بستان عدن لأن الفردوس الارضي قد أغلق ولن يفتح مرة أخرى.

الألم هو العدو الخفي الذي يكمن للإنسان في كل زاوية من زوايا الدنيا وفي كل وقت من عهودنا وفي كل مدينة من مدينناتها التي تعاقبت عليها شرور الاه قد تنقص وتحدد وهذا ما

نتمناه كلنا ولكن لن يمكن تلاشيها وتكون السعادة المطلقة الكاملة على وجه البسيطة حلماً ذهبياً في كل حين ووهما جميلا لن يتحقق !

ومن ثم فكل الاصلاحات الاجتماعية وكل التحسينات لمصلحة العمال لن تحول مسكنهم الى نعيم ولا عملهم الى لعب ولهو كلمة الله تعالى لن تتغير " بعرق جبينك تأكل خبزك "(التكوين 3،19)

فإذا كان هناك ما يستطيع ان يمسح هذا العرق عن جبين الانسان ويجعله محتملا فهذا هوا الأمل بأن يصلح لغسل الذنوب واستعطاف الخالق وتجنب القصاص الابدي ولكن هذا الأمل شعاع من أشعة الدين والايمان.

وهناك ما هو أبلغ وأهم الدين يطمئن الانسان ان قبة السماء ليست من النحاس القاسي المطبق بل من الاثير الازرق الشفاف وأنه سيتعدى يوماً ذلك الاثير الى عالم آخر حيث ينال عن كل تضحية جزاء وحيث عمله اليومي الشاق المقدم لله تعالى سوف يجد مكافأة واسعة من لدن رب كريم منان.

ان الخيرات التي تنزل على الانسان من دين المسيح لا تحصى ولا تعد لا تقول ذلك على الحياه الأخرى بل عن الحياه الدنيا أيضاً قال البابا بيوس الثاني عشر في رسالته "إكليل السعادة "

" ان الدين المسيحي يفيض على حياه الانسان من النعم ما لن يمكن أن يزيد عليها لو كان الغرض الرئيسي لوجوده أسعاد البشر في حياتهم الدنيا لا أعدادهم للأخرة ".
ولذلك من المحزن أن نسمع بناه النظام الاجتماعي الشيوعي يسمون الدين " مخدر الشعب " (على حسب تحديد ماركس وكرره لينين واتباعه).

كلا، أن دين عامل الناصرة الوديع ليس مخدراً للشعب بل هو مقو ومنعش ومحرر ولن يزال ولهذا فنحن مصممون ومعتزمون ان نبني نظاماً اجتماعياً جديداً يضيء عليه ويحييه شعاع بشرى المسيح الذي هو شمس لن يوجد فيها ظل ولن نعرف الغروب مدى الاعوام والدهور.

خاتمة الكتاب لا فائدة من قراءتها

أيها القارئ اللبيب ! اذا طالعت الكتاب وفهمت ما فيه ولم ننس اذا وصلت الى الفصول الأخيرة ما قرأت في الفصول الأولى فأنت بغنى عن قراءة هذه الخاتمة !

فإننا لا نريد بها الا لفت انتباهك الى بعض النقاط الهامة التي وردت في سياق الكتاب وهي:

1) رأيت أن المسحية لم تهرب من ميدان النضال الاجتماعي بل خاضته ببرنامج خاص وشقت لها طريقاً خاصاً في حل المعاضل الاجتماعية العصرية.
2) اذا قالوا لك أننا رجعيون فاسأل القوم متى خطط ماركس وهيجل مذهبهما ثم انظر متى صرحت الكنيسة بتعاليمها الاجتماعية تر من هم المحدثون المقدامون ومن هم الرجعيون
3) إذا رأيت التأميم سائراً في البلاد المسيطرة عليها الاشتراكية ونزع الملكية المطبق في الدول الشيوعية أدركت ان العمال المساكين في كلا الحالتين لم يستفيدوا شيئاً من هذه التمثيليات المتكررة المشخصة على اكتافهم حيت أن هناك كل شيء أضحى في يد الدولة والعامل بقى عاملا مسكيناً بروليتاريا مسخراً اليوم للدولة كما كان بالأمس مسخراً للرأسمالي وهو لا يملك اليوم شيئاً كما لم يملك أمس شيئاً في عهد لرأسمالية إنما قد تحولت الأموال من يد أفراد قلائل موسرين الى يد الدولة فحلت الفوق رأسمالية الحكومية محل الرأسمالية محل الرأسمالية الفردية والله يعلم أيهما أخف وطأة وظلماء وأما العامل فبقى كما كان !

4) أما فائدة العامل الفائدة الصحيحة العملية فقد تحققت حث جرى تطبيق السهمية المسيحية التي ترمي الى توزيع الثروة المالية والصناعية والزراعية فيما بين جميع العمال توزيعاً عادلا عن طريق تفسيح المجال لكل عامل أن يقتني جزء من تلك الثروة ملكية شخصية له ولعائلته وبهذا يتحقق رفع مستوى العامل.

وهذا تحقق في تلك المصانع والمشاريع في أميركا وبلجيكا وفرنسا وايطاليا حيث طبقت مبادئ الأسهمية المسيحية فصار العمال مساهمين في المشروع يملكون بعض الاسهم منه وينالون قسطهم من المرابح ويشتركون في ادارة المشروع فتحولوا من بروليتاريين الى ملاكين

5) هذا وأننا لواثقون ان العالم بعد أن يختبر فراغ مذهب ماركس من العناصر الحيوية لإسعاد البشر المتألمين وفشله في حل المشاكل الاجتماعية الراهنة حلا منطقياً عادلاً مفيداً سوف يتوجه نحو حلنا الحديث المنطقي الجري ويكون ذلك فاتحة عهد جديد في تاريخ البشر اقل بؤساً وشقاء للأفراد والشعوب والدول وهذا ما نتمناه مخلصين لخيرهم الأكيد.

الناصرة في عيد الميلاد سنة 1951 .

المونسينيور انطون فرغاني

مؤلفات المونسينيور أنطون فرغاني

1 : المجمد في تاريخ الكنيسة

في 176 صفحة من القطع الكبير – طبعة ثالثة

2: دروس التاريخ المقدس في العهد الجديد

في 138 صفحة من القطع المتوسط – طبعة ثانية

3: إليكم أيها العمال – الجزء الأول

في 72 صفحة من القطع الصغير

4: اليكم أيها العمال – الجزء الثاني

في 100 صفحة من القطع الصغير

نطلب هذه الكتب :

من المؤلف : نيابة بطريركية اللاتين – الناصرة

أو من : وكيل بطريركية اللاتين – القدس